

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9827

الجمعة، 20 كانون الأول/ديسمبر 2024، الساعة 15/10

نيويورك

| | | |
|----------|--|------------------------------|
| الرئيس | السيد وود/السيدة شيا | (الولايات المتحدة الأمريكية) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد نيبينزيا |
| | إكوادور | السيد مونتالفو سوسا |
| | الجزائر | السيد مرابط |
| | جمهورية كوريا | السيد سانغجين كيم |
| | سلوفينيا | السيد بونيكفار |
| | سويسرا | السيدة بيرسفيل |
| | سيراليون | السيد جورج |
| | الصين | السيد غنغ شوانغ |
| | غيانا | السيدة بيرسود |
| | فرنسا | السيد دارماديكاري |
| | مالطة | السيد كاميليري |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد إيكيرسلي |
| | موزامبيق | السيد فرنانديس |
| | اليابان | السيد إيريا |

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-41508 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15/15.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة. وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): انقضى أكثر من 1 000 يوم على غزو الاتحاد الروسي الشامل لأوكرانيا، والذي بدأ في 24 شباط/فبراير 2022 في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. منذ ذلك الحين، استمر تصاعد الأعمال القتالية في جميع أنحاء أوكرانيا، مما أدى إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية. ومنذ الإحاطة الإعلامية السابقة المقدمة إلى مجلس الأمن في 31 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9769) بشأن هذا الموضوع، ما زلنا نشهد مستويات غير مقبولة من الوفيات والجرحى في صفوف المدنيين والاستهداف المنهجي والمتعمد من جانب الاتحاد الروسي للهيكل الأساسية للطاقة في أوكرانيا. وتثير تلك الهجمات الواسعة النطاق مخاوف شديدة بشأن رفاه المدنيين، الذين يواجهون شتاء قاسيا وبائسا. وفي الوقت نفسه، لا تزال حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان تشكل مصدر قلق شديدا. إن جميع أطراف أي نزاع مسلح ملزمة باحترام وحماية المدنيين والأعيان المدنية والامتثال للقانون الدولي الواجب التطبيق، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، الذي يحظر من بين أمور أخرى الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، ودعم الجهود الدولية لتحقيق في الانتهاكات.

استمرت أيضا عمليات نقل الأسلحة والذخيرة وتقديم أشكال أخرى من المساعدة العسكرية للقوات المسلحة الأوكرانية. وأفادت التقارير بأن عمليات النقل شملت أسلحة تقليدية ثقيلة، مثل دبابات قتالية، ومركبات قتالية مدرعة، وطائرات مقاتلة، ومروحيات، ومنظومات مدفعية من العيار الكبير، ومنظومات صواريخ، وطائرات مقاتلة مسيرة، فضلا عن الذخائر التي يتم تشغيلها عن بعد والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. ووردت أيضا تقارير عن قيام دول بنقل أسلحة من قبيل الطائرات المقاتلة المسيرة والقذائف التسيارية والذخيرة إلى القوات المسلحة الروسية، أو تعتزم نقلها، وقد استخدمت تلك الأسلحة ومن المرجح أن تستخدم في أوكرانيا.

تشير التقارير أيضا إلى زيادة التعاون العسكري بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الروسي. ويشمل ذلك تقارير تفيد بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نقلت إمدادات عسكرية، مثل القذائف التسيارية وقذائف المدفعية، فضلا عن عمليات تبادل تقني ونشر قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى منطقة كورسك التابعة للاتحاد الروسي. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة ليس بوسعها التحقق من أي من الادعاءات أو التقارير المقدمة أو تأكيدها، أصدر الأمين العام بيانا في 3 تشرين الثاني/نوفمبر أعرب فيه عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بإرسال قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الاتحاد الروسي، بما في ذلك احتمال نشرها في منطقة النزاع (SG/SM/22438)، وقال إن ذلك سيمثل تصعيدا خطيرا للغاية للحرب في أوكرانيا. وأكد من جديد أن أي نقل للأسلحة والذخائر يجب أن يتم بما يتفق مع الإطار القانوني الدولي الواجب التطبيق، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي تفرض، في بعض الحالات، جزاءات وتدابير تقييدية على عمليات النقل هذه.

لا يزال استخدام الاتحاد الروسي للطائرات المسيرة المسلحة والصواريخ يتسبب في مقتل وجرح المدنيين وإلحاق أضرار بالهيكل الأساسية المدنية في أوكرانيا. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، أكد رئيس الاتحاد الروسي أن روسيا اختبرت صاروخا تقليديا جديدا متوسط المدى يسمى "أورشنيك". وجاء ذلك في أعقاب استخدام القوات

اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الأجهزة المتفجرة. ويجب الإبقاء على المشاركة العالمية في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، وتنفيذها تنفيذا كاملاً، في جميع الأوقات وتحت أي ظرف من الظروف.

أكرر دعوتي إلى جميع الدول بالتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وأن تصبح أطرافاً في معاهدات نزع السلاح على سبيل الأولوية، وأن تمتثل للالتزامات بموجب هذه المعاهدات. إذ أن الامتثال لتلك الالتزامات حاسم لمنع المعاناة غير اللازمة أو الإصابات المفرطة للأشخاص وحماية المدنيين.

أكرر أيضاً نداء الأمين العام للدول بخفض التكلفة البشرية للأسلحة، بما في ذلك عن طريق إقرار الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد، وإنشاء آليات للتخفيف من الضرر الذي يلحق بالمدنيين.

من الأساسي اتخاذ التدابير الرامية إلى منع وتخفيف مخاطر تحويل الأسلحة والذخيرة لمنع المزيد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن في أوكرانيا والمنطقة وخارجها. وستكون هذه الجهود التي تبذلها جميع الأطراف المشاركة في عمليات نقل الأسلحة ضرورية أيضاً للانتعاش بعد انتهاء الصراع.

لا بد من المشاركة العالمية في معاهدات وصكوك تحديد الأسلحة، إلى جانب تنفيذها الكامل والفعال، لمنع تسريب الأسلحة التقليدية وتنظيم الاتجار الدولي بالأسلحة. ويشمل ذلك معاهدة الاتجار بالأسلحة، وبروتوكول الأسلحة النارية، وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وصكه الدولي للتعبق، والإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها.

أكرر نداء الأمين العام إلى إحلال السلام العادل والدائم والشامل في أوكرانيا، بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة وبما يتماشى مع قرارات

المسلحة الأوكرانية للأسلحة البعيدة المدى التي قدمتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضد أراضي الاتحاد الروسي، وأسفر البعض منها عن إلحاق الضرر بالأعيان المدنية. ولأحث جميع المعنيين على الامتناع عن أي خطوات قد تؤدي إلى مزيد من توسيع نطاق الصراع وتفاقمه، وإلحاق مزيد من الضرر بالمدنيين.

في الفترة بين 24 شباط/فبراير 2022 و 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مقتل أكثر من 12 340 مدنياً وإصابة أكثر من 27 836 مدنياً في أوكرانيا. ويلاحظ المكتب نفسه أن 42 في المائة من الإصابات في أوكرانيا في تشرين الثاني/نوفمبر نتجت عن استخدام الأسلحة البعيدة المدى التي أطلقها الاتحاد الروسي، وهذا يمثل زيادة كبيرة عن الأشهر السابقة. وفقاً لبيانات تم التحقق منها من بعثة الأمم المتحدة لمراقبة حقوق الإنسان في أوكرانيا، قتلت القنابل الجوية 341 مدنياً وأصاب 1 308 أشخاص آخرين في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بزيادة ثلاثة أضعاف في عدد القتلى وزيادة ستة أضعاف في الإصابات الناجمة عن القنابل الجوية مقارنة بعام 2023.

بالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير تفيد أيضاً عن وضوح عدد من الضربات عبر الحدود استخدمت فيها أوكرانيا قذائف وطائرات مسيرة داخل الاتحاد الروسي، وأفادت التقارير بأن بعضها أسفر عن إلحاق أضرار بالأعيان المدنية. ذلك الاستخدام شأنه شأن استخدام أي أسلحة أو منظومات أسلحة أخرى، يجب عدم استخدام الطائرات المسيرة والقذائف المسلحة بطريقة لا تتفق مع القانون الإنساني الدولي.

لا يزال استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان أحد أهم التهديدات التي يتعرض لها المدنيون في النزاعات المسلحة. واستخدام هذه الأسلحة غير مقبول بالنظر إلى نمط الضرر المدني الموثق جيداً واحتمال حدوث آثار عشوائية. ولا تزال التقارير عن استخدام الذخائر العنقودية ونقلها مقلقة للغاية بسبب الضرر العشوائي الذي يمكن أن تسببه هذه الأسلحة والتلوث الواسع النطاق الذي تخلفه.

ومما يثير القلق بنفس القدر الإعلانات التي صدرت مؤخراً بشأن عمليات نقل الألغام الأرضية المتحركة المضادة للأفراد. وتحظر

الجمعية العامة ذات الصلة. وستظل الأمم المتحدة مستعدة لبذل مساعيها الحميدة ودعم جميع الجهود الهادفة إلى تحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة.

أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها.

وفي هذا الصدد، لا بد لي من الإشارة إلى عضو دائم آخر في المجلس. إن دعم الصين لروسيا يتناقض بشكل واضح مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. قالت الصين في المجلس إنه يجب احترام السيادة والسلامة الإقليمية، ولكن إذا كانت الصين جادة في ذلك، فلنستخر نفوذها لمنع روسيا من انتهاك سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها.

يجب ألا ننظر إلى أقوال الصين، بل إلى أفعالها.

ما انفكت الصين تزود القاعدة الصناعية الحربية الروسية بمواد ذات استخدام مزدوج، مثل مواد صنع القنابل وقطع غيار الآلات والمعدات والأدوات لمصانع الأسلحة والتكنولوجيا التي تشغل الطائرات المسيرة والقذائف. تحتاج روسيا إلى تلك المنتجات الصينية لشن هجماتها على المدنيين والبنية التحتية الأوكرانية. والشركات الصينية توفرها وتستفيد منها. من خلال الاستمرار في السماح بهذه الصادرات، ترسل بيجين رسالة تفيد بالموافقة الضمنية على حرب روسيا. وساعدت شركات جمهورية الصين الشعبية في تطوير وإنتاج طائرات مسيرة هجومية بعيدة المدى لصالح روسيا.

إذا كانت الصين تريد حقا حلا سلميا لحرب روسيا على أوكرانيا، عليها إنهاء إمدادها لآلة الحرب الروسية، وفرض جزاءات على روسيا، وحض روسيا على سحب قواتها وقيادة المجتمع الدولي بوصفها عضوا دائما في المجلس المسؤول عن حماية مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

بدلا من ذلك، أصبحت الصين عاملا حاسما في تمكين حرب روسيا على أوكرانيا ورفضت استخدام نفوذها على نحو بناء. لقد أعطت روسيا غطاء سياسيا من خلال تكرار تبريرات روسيا الكاذبة للحرب، ومن خلال اقتراح مؤداه أن علينا تجاهل ميثاق الأمم المتحدة لأن "الحالة تغيرت على أرض الواقع". اقترحت الصين ألا نربط العدوان الروسي في أوكرانيا بسعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للحصول على أسلحة نووية، بينما من الواضح أن روسيا تساعد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تحقيق طموحاتها النووية مقابل

هذه هي آخر جلسة لي في المجلس. اسمحوا لي أن أتكلم بصورة مباشرة. قبل ما يقرب من ثلاث سنوات، عندما غزت روسيا أوكرانيا، اعتقد الكرملين أنه يمكن أن يغزو دولة أخرى ذات سيادة في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، من دون مقاومة تُذكر. أثبت الأوكرانيون من جانبهم أن الكرملين مخطئ، فهم يقاتلون ببسالة في سبيل الذود عن وطنهم ومستقبلهم، ومن أجل هويتهم الأوكرانية، ومن أجل أطفالهم، وحياتهم وحياتهم.

ستواصل الولايات المتحدة، بصفتها عضوا دائما في المجلس، إلى جانب شركائها من جميع أنحاء العالم، مساعدة أوكرانيا في الدفاع عن نفسها من العدوان الروسي، لأننا ما زلنا نؤمن بميثاق الأمم المتحدة، الذي ينبغي أن يظل أساس سلوك الدول.

يجب أن تنتصر أوكرانيا على الحرب الروسية المختارة. ويجب أن يحل السلام العادل والمستدام، المتجذر في ميثاق الأمم المتحدة. تلك الوثيقة، ميثاق الأمم المتحدة، ذات معنى. فقد ساعد الميثاق في الحفاظ على العالم في مأمن من ويلات حرب عالمية أخرى لمدة 80 عاما. وعمل المجلس طوال 80 عاما، من أجل التمسك بمبادئه ومعارضة الغزو الأراضي.

بيد أننا نرى اليوم عضوا دائما في المجلس ينتهك ميثاق الأمم المتحدة بشكل علني ودون خجل. إن روسيا تنتهك قرارات المجلس، التي صوتت لصالحها، وهي قرارات تهدف إلى منع دولة مارقة من امتلاك أسلحة نووية.

قبل ما يقرب من ثلاث سنوات، جلسنا مع الروس في هذه القاعة نحثهم على خفض التصعيد وإجراء المفاوضات ومحادثات السلام -

الآن. لهذا السبب ستواصل الولايات المتحدة وشركاؤها دعم أوكرانيا والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة المتمثلة في السيادة والسلامة الإقليمية. وبوصفنا مجتمعا دوليا، يجب أن نرفض الحروب العدوانية. أفهم بالفعل أنه كانت هناك ضربات جوية في كلا الاتجاهين عبر الحدود الروسية الأوكرانية خلال الـ 24 ساعة الماضية. وللأسف، هناك تقارير تفيد بمقتل مدنيين من كلا الجانبين. لا ينبغي أن نكون هنا - لا ينبغي لأي مدني، روسي أو أوكراني، أن يعاني. روسيا التي بدأت هذه الحرب، ويمكن لروسيا إنهاء هذه المعاناة.

بما أن هذه هي آخر جلسة أشارك فيها في مجلس الأمن، فقد تشرفت بالعمل في المجلس. فالعمل الذي نقوم به مهم. ومن المهم أن نكون مستعدين لتحمل الجهات الفاعلة السيئة المسؤولية. وأتمنى أن أترك أعضاء المجلس بملاحظة أكثر إيجابية. إذا لم تتم مساءلة روسيا، فسيعاني الكثير من الناس في حروب يمكن منعها. لا ينبغي لأي زعيم أن يعتقد مرة أخرى أنه يستطيع غزو بلد آخر دون مواجهة مقاومة عالمية موحدة. ويجب على العالم دائما أن يرد بقوة لردع المزيد من العدوان. وأشكر أعضاء المجلس على صداقتهم الحميمة وأتركهم مع أطيب تمنياتي وبشعور مفعم بالأمل.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بما أن هذه الجلسة الأخيرة لكم في مجلس الأمن، سيدي الرئيس، اسمحوا لي أيضا أن أكون صريحا جدا. ومع ذلك، فإننا كنا دائما صريحين معكم - لكنكم، كما اتضح، لم تكونوا صريحين سوى اليوم، كما أعلنتم للتو.

لو لم تدعم الولايات المتحدة انقلاب عام 2014 في كييف، وتركتها وشأنها، ولم تجعل أوكرانيا معادية لروسيا، ولو إنها لم تسمح لنظام كييف بتخريب اتفاقيات مينسك - وهو ما أعلنه صراحة السياسيون الذين كان من المفترض بهم أن يكونوا ضامنين للاتفاقية - لما كانت هناك حرب على الإطلاق. كذلك لم تكن هناك أي حالة في شبه جزيرة

استخدام القوات والأسلحة ضد أوكرانيا. عندما يتعلق الأمر بروسيا، أثبتت الصين أنها ليست عنصرا شرعيا من أجل السلام.

حددت الصين في المجلس مبادئها الثلاثة للحرب: عدم توسيع ساحة المعركة، وعدم تصعيد الصراع، وعدم إطلاق الاستفزازات. لكن الصين وقفت على الهامش عندما انتهكت روسيا المبادئ الثلاثة من خلال إشراك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الصراع. ونشرت روسيا ما يقرب من 12 000 من القوات التابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك قوات النخبة الخاصة، للقتال ضد أوكرانيا.

انتهكت روسيا أيضا قرارات متعددة للمجلس باستيرادها أكثر من 20 000 حاوية شحن محملة بالذخائر من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تحتوي على ما لا يقل عن 6 ملايين قذيفة مدفعية ثقيلة وأكثر من 100 قذيفة باليستية. وتتمتع الصين بنفوذ كبير لدى موسكو وبوبونغ يانغ، لكنها رفضت استخدام هذا النفوذ لمعارضة التعاون العسكري بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لم تنتقد الصين روسيا لاستيرادها صواريخ وطائرات مسيرة من إيران، أو لتجربتها صاروخا سرعته تفوق سرعة الصوت على شعب أوكرانيا، وهذا الصاروخ قادر على حمل رأس حربي نووي.

دعت الصين في المجلس إلى حماية المدنيين وأسرى الحرب. لكن الصين لم تدن القوات الروسية لارتكابها عمليات إعدام بإجراءات موجزة واعتقالات تعسفية وتعذيب واغتصاب وشتى أشكال العنف الجنسي، والترحيل القسري لمئات الأطفال، والهجمات المتعمدة على شبكة الطاقة الأوكرانية وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية. لم تنه الصين دعمها لروسيا عندما أضعفت روسيا الأمن الغذائي العالمي من خلال حصار صادرات الحبوب عبر البحر الأسود، ومهاجمة سفن الحبوب وموانئ الحبوب وإنتاج الغذاء في أوكرانيا.

لا تصغي روسيا إلا إلى القوة والعمل - وهو أمر كنا نفتقر إليه بشكل جماعي عندما غزت روسيا شبه جزيرة القرم وعندما غزت جورجيا قبل ذلك. لم ينجح الاسترضاء في ذلك الوقت، ولن ينجح

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أن الجنرال كيريلوف قدم في مناسبات عديدة حقائق تؤكد أنشطة واشنطن العسكرية - البيولوجية في أوكرانيا. ولدنا كل الأسباب للاعتقاد بأنه يجري استحداث الأسلحة البيولوجية في المختبرات البيولوجية التابعة للولايات المتحدة المغلقة الآن في جميع أنحاء العالم. ونود أن نؤكد لمحركي الدمى الأمريكيين في كييف أن تحقيقنا في تلك المسألة لن تنتهي ب وفاة السيد كيريلوف. وفي غاية الأهمية فصح أولئك الذين كانوا يجرون تجارب غير إنسانية على الأوكرانيين ويعرضون المنطقة بأكملها للخطر.

الخطوة الواضحة الثانية لتصعيد الوضع اتخذها أمس زعيم الطغمة الحاكمة في كييف في 18 كانون الأول/ديسمبر، عندما أذن بقصف آخر لأهداف في عمق الأراضي الروسية، باستخدام أسلحة غربية بعيدة المدى. استُخدمت منظومات الصواريخ التكتيكية العسكرية وصواريخ من طراز Storm Shadow لضرب منشأة في منطقة روستوف. دمر نظام الدفاع الجوي الروسي جميع الصواريخ. بيد أن أحد الصواريخ انحرف عن مساره وألحق بعض الضرر بالهيكل التقني. عند شن تلك الضربة، كان نظام كييف يعلم أن هذه الأعمال سيتبعها حتما انتقام - وقد حدث ذلك بالفعل. ففي الساعات الأولى من اليوم، تم تنفيذ ضربة جماعية باستخدام أسلحة دقيقة بعيدة المدى ضد مركز قيادة الجيش الأوكراني التابع لمكتب لوش لتصميم الصناعات العسكرية في كييف - الذي كان يعمل في مجال تطوير الصواريخ - وكذلك ضد نظام صواريخ باتريوت المضاد للطائرات القريب منه. لقد تحققت أهداف تلك الضربة، وقُصفت جميع المرافق المستهدفة وأفادت الأنباء بإصابة العديد من ضباط الأركان الأوكرانيين من ذوي الرتب الرفيعة أيضا.

أخيرا، تمثلت الخطوة الواضحة الثالثة التي اتخذها نظام كييف نحو التصعيد في ضربته الصاروخية الضخمة على بلدة ريلسك الهادئة في منطقة كورسك، والتي تم إطلاقها بعد ظهر اليوم بالتوقيت المحلي باستخدام منظومات صواريخ مدفعية عالية الحركة لإطلاق صواريخ متعددة. وكان من بين أهداف هذا الهجوم قصف مركز ثقافي محلي

القرم لو احترمت السلطات في كييف، التي وصلت إلى السلطة نتيجة للانقلاب في كييف، حقوق جميع مواطنيها، بدلا من الوقوف ضدهم بالسلاح والقيام بما يسمى بعملية مكافحة الإرهاب بمساعدة الجيش الأوكراني، وهو أمر محظور، بموجب الدستور الأوكراني.

حتى في الأيام القليلة التي انقضت منذ جلستنا السابقة بشأن أوكرانيا في 16 كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.9816)، أصبحت اتجاهات الأزمة الأوكرانية التي أشرنا إليها آنذاك أكثر وضوحا. ويمكن تلخيصها على النحو التالي. فمن جهة، لدينا حكومة الولايات المتحدة، التي خسرت الانتخابات، ولكنها تحاول بئس استخدام جميع الأموال المتبقية لتقديم المساعدة لأوكرانيا. وفي ذلك السياق، فإن تصرفات هؤلاء السياسيين الأمريكيين تتعارض تماما مع المسار الذي أعلنه رئيس الولايات المتحدة المنتخب، الذي سيتولى منصبه في غضون شهر واحد بالضبط، في 20 كانون الثاني/يناير. ومن الجهة الأخرى، فإن الرئيس الأوكراني الذي انتهت فترة ولايته، الذي يفشل فشلا ذريعا في ساحة المعركة، يبذل كل ما في وسعه لعرقلة أي مبادرات سلام، ويعمل على استفزاز روسيا إلى تصعيد هائل للصراع.

في الأيام القليلة الماضية، تمكن الممثل الكوميدي الأوكراني السابق من اتخاذ ثلاث خطوات على الأقل إلى الوراء بدلا من إيجاد حل سلمي للنزاع. فقد اتخذ الخطوة الأولى في 18 كانون الأول/ديسمبر في موسكو، عندما أدى تفجير عبوة ناسفة - نُظمت بناء على تعليمات من نظام كييف - إلى مقتل الجنرال إيغور كيريلوف، قائد قوات الدفاع النووي والبيولوجي والكيميائي الروسية، ومساعدته. تم القبض على مرتكب ذلك الهجوم الإرهابي في اليوم التالي. وأكد أن جهاز الأمن الأوكراني جنده للقيام بذلك. وتدل تلك الجريمة تماما على الطابع البغيض والإرهابي لقيادة كييف الحالية. غير أن الرعاة الغربيين لكييف متواطئون أيضا في تلك الجريمة والجرائم المماثلة التي ارتكبت ضد ممثلي النخبة العسكرية والإبداعية والسياسية الروسية. يحاول رعاة كييف الغربيون بشكل منافق تجاهل ما يجري في أوكرانيا، وبالتالي يخونون ذات المبادئ التي يروجون لها باستمرار على الصعيد الدولي.

تبدأ كييف في تجنيد الأوكرانيين ممن هم في سن 18 عامًا وأكثر - سن التجنيد حاليًا هو 26 عامًا. وفي الوقت نفسه اعترف رئيس وزراء المملكة المتحدة السابق، بوريس جونسون - وهو نفس الرجل الذي منع روسيا وأوكرانيا من التوصل إلى سلام في آذار/مارس 2022 - في مقابلة معه بأن الغرب يشن حربًا مع روسيا بالوكالة في أوكرانيا.

وأود أن أذكر ما قاله السيناتور الأمريكي ليندسي غراهام حول هذه المسألة. فقد أشار في أيلول/سبتمبر 2023 إلى أن تقديم الولايات المتحدة للمساعدات إلى أوكرانيا هو استثمار جيد للشعب الأمريكي. وقد ابتهج خلال زيارته في كييف بحقيقة أن الولايات المتحدة كانت تدمر الجيش الروسي دون أن تفقد جنديًا واحدًا. علاوة على ذلك، اعترف مؤخرًا الكولونيل تود شميدت من جيش الولايات المتحدة في تقرير له ساخراً بأن الحرب في أوكرانيا أصبحت مختبراً مفتوحاً للجيش الأمريكي. وحين وصف السيد غراهام الحملة العسكرية في أوكرانيا بأنها استثمار جيد فهو لم يكن يستخدم مجرد تعبير مجازي. فمن المعروف تماماً أن أوكرانيا أصبحت منجم ذهب حقيقياً للمجمع الصناعي العسكري في الدول الأنجلوسكسونية وحلفائها، ولكن أقطاب أمريكا هم أكثر المستفيدين من النزاع. وفقاً لأحدث البيانات، كانت 41 شركة أمريكية مسؤولة عن نصف إجمالي مبيعات الأسلحة لأكثر من 100 شركة منتجة للأسلحة في العالم. وقد حصلت تلك الشركات الأمريكية من مبيعات الأسلحة على 317 بليون دولار - أي 50 في المائة من الإيرادات العالمية. وإجمالاً، وفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم، بلغ دخل أكبر 100 شركة منتجة للأسلحة في العالم 632 بليون دولار في عام 2023. وسيكون من السذاجة أن نتوقع من هؤلاء التجار عديمي الضمير، الذين تذوقوا طعم الأرباح التي يمكن تحقيقها، أن يتخلوا عن مثل هذا النشاط المربح من أجل بعض الأوكرانيين التعساء.

في الوقت نفسه، تعمل هذه الشركات في بعض الأحيان بالاشتراك مع نظام كييف. وبالفعل، بعد اندلاع النزاع، بدأت 25 شركة من شركات الضغط والاستشارات الأجنبية في تمثيل مصالح أوكرانيا

وملعب، وكلية للمعلمين ومدرسة ومحطة إطفاء. حتى هذه اللحظة، قُتل ستة أشخاص، من بينهم طفل، وتم نقل 10 جرحى إلى المستشفيات. وكما يفهم الجميع، فإن ردنا على تلك الجريمة التي استهدفت عن عمد المواطنين الروس المسالمين لن يطول في المستقبل.

وبتصرفه بهذه الطريقة يتجاهل زيلينسكي مصالح وآراء مواطنيه، الذين يعارض الكثير منهم الخطوات التصعيدية الجديدة لأنها تؤدي إلى تدمير الشركات ومنشآت الطاقة المهمة للاقتصاد الأوكراني. ونتيجة لذلك، يشك العديد من الخبراء بالفعل في قدرة أوكرانيا على النجاة من الشتاء، ولكن الممثل الكوميدي السابق، الذي فقد شرعيته تماماً، مستعد لأن يعرض للخطر البلد بأكمله الذي احتجزه رهينة والتضحية بجميع مواطنيه من أجل الحفاظ على سلطته. يخرج أتباع زيلينسكي بشكل يومي إلى الشوارع ويجمعون عشرات الأوكرانيين غير الراغبين في القتال ويقودونهم إلى الجبهة. وبالطبع يؤثر ذلك على نوعية ومعنويات الجيش الأوكراني. علاوة على ذلك، ووفقاً للقادة العسكريين الأوكرانيين أنفسهم، بلغ عدد الفارين من الجيش الأوكراني في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 200 000. بالإضافة إلى ذلك، غادر 85 000 من أفراد الجيش الأوكراني مواقعهم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر وحده، وهو رقم أعلى بثلاث مرات من المعدل الذي كان عليه في شهر تشرين الأول/أكتوبر. كما أن أفراد الجيش الأوكراني الذين يتدربون في الخارج يفرون من مواقعهم. في بولندا وحدها يفر ما معدله 12 شخصاً في المتوسط من ساحات التدريب كل شهر. وقد ذكر أن نصف لواء أنا كييفسكايا الذي تدرب في فرنسا قد فرّ في ساحة المعركة نفسها وتم حل ما تبقى من اللواء. ومن المفترض أن هذه هي نخبة الجيش الأوكراني. في عام 2024 تجاوزت خسائر القوات المسلحة الأوكرانية 560 000. ومنذ بداية عام 2022 بلغ عدد القتلى والجرحى من الجنود المليون.

يحاول أسيا د أوكرانيا الغربيون تجاهل كل ذلك. فعلى سبيل المثال، وزير خارجية الولايات المتحدة المنتهية ولايته، أنتوني بلينكن، والذي كان يجلس على مقعد الرئيس في هذه القاعة أمس، طالب بأن

الأوروبي - الذي استثمر بالفعل حسب قول أرسولا فون لاين 130 بليون يورو في المشروع الأوكراني، منها 47,3 بليون يورو مساعدات عسكرية - ينبغي له أن ينظر أيضًا في أمر إجراء تدقيق جيد. إن كلمات بيرني ساندروز توضح درجة الفساد الذي يرافق توريد الأسلحة الغربية إلى نظام كييف. ويتم الكشف بشكل متزايد عن المزيد من تفاصيل هذا المشروع الإجرامي. فقد أُعلن مؤخرًا على سبيل المثال عن أن تدقيقًا أجرته وزارة الدفاع الأمريكية كشف النقاب عن مخزون مُحرف من قذائف ”جافلين“ التي تم توريدها إلى كييف. وقد اضطر البنتاغون إلى الاعتراف بأن مكان وجود أكثر من نصف قذائف ”جافلين“ و ”ستينغر“ المرسلة إلى القوات المسلحة الأوكرانية لا يزال مجهولاً. ويمكننا نحن مساعدة زملائنا الأمريكيين في هذا الصدد. إذا كانوا يودون معرفة مكان تلك القذائف فعليهم إلقاء نظرة على الشبكة المظلمة ومواقعها المخادعة للإتجار على الإنترنت. وينشط الإرهابيون من جميع الأطياف في اقتنائها، ربما لاستخدامها في نزاع إقليمي في مكان ما في أفريقيا أو حتى في أحد المطارات الأمريكية أو الأوروبية. وقد حذرناهم من ذلك.

من الصعب التكهن كيف ستتتهي الأمور بالنسبة لأوكرانيا في ضوء كل تلك المناورات التي يقوم بها زعيمها غير الشرعي، والذي يحاول خداع المجتمع الدولي بتصريحاته الكاذبة حول استعداده لإحلال السلام، بينما يفعل كل ما بوسعه لتصعيد النزاع. ففي نهاية المطاف، وكما قلنا مراراً وتكراراً، إحلال السلام بالنسبة لزلينسكي هو أسوأ سيناريو ممكن. وفي ظل حصوله على 11 في المائة فقط من تأييد المواطنين الأوكرانيين سيتعين تنظيم انتخابات وسيفقد السلطة قبل محاسبته على جميع الجرائم التي ارتكبها بحق شعبه بتحويله إلى بيدق في اللعبة الجيوسياسية التي يلعبها الغرب ضد روسيا. ولهذا السبب، هو يخشى المفاوضات من أي نوع ويواصل رفض مبادرات السلام الواحدة تلو الأخرى، تماماً كما فعل هذا الأسبوع في سياق اقتراح رئيس الوزراء الهنغاري فيكتور أوربان إعلان هدنة وتبادل الأسرى بمناسبة عيد الميلاد.

لقد تم الكشف مؤخراً عن الموقف الحقيقي لعصابة كييف من أي مفاوضات من قبل رئيس مكتب الرئيس أندريه يرماك - وهو صانع

مجاناً. وإحدى هذه الشركات هي مجموعة "بي جي آر" وفريق الشؤون الحكومية التابع لها، والتي دعت قيادتها علناً إلى زيادة المساعدات العسكرية لكيفيف. إن أحد عملائها - وهي شركة "ريثيون" - مورد ومصدر رئيسي للأسلحة. ومن الأساليب الأخرى التي يلجأ إليها المجمع الصناعي العسكري الأمريكي هو تمويل مراكز التحليلات التي تقتبس بعد ذلك وسائل الإعلام استنتاجاتها. وبالتالي يتم جني الأموال ليس من مجرد البيع المحموم للأسلحة التي صنعتها تلك الشركات لأوكرانيا، لأنهم يسارعون إلى ذلك قبل تنصيب السيد ترامب، ولكن أيضاً من خلال استغلال المواطنين الأمريكيين عن طريق التضخيم المصطنع لأسعار منتجات المجمع العسكري والصناعي. وعلى الرغم من التأثير الضار لذلك على رفاة الأمريكيين العاديين إلا أن الإدارة الديمقراطية المنتهية ولايتها تسير شركات الأسلحة بشكل فعال. وبالفعل، وكما أكد السيد بليكن، فإن معظم الـ 100 بليون دولار التي منحتها واشنطن كمساعدات لأوكرانيا أنفقها المجمع الصناعي العسكري الأمريكي.

لقد علّق السيناتور الأمريكي المستقل بيرني ساندرز على هذه المسألة موضحاً أن كبار المتعاقدين في مجال الدفاع قد أدبوا على زيادة أسعارهم للبنتاغون بنسبة 40 في المائة وفي بعض الحالات بمبالغ باهظة - تصل إلى حد 4 000 في المائة. وقد تم في تشرين الأول/أكتوبر تغريم شركة "آر تي إكس" - التي تشكل شركة "ريثيون" التي ذكرتها جزءاً منها - بمبلغ 950 مليون دولار بسبب رفع الأسعار على وزارة الدفاع الأمريكية. لقد قامت بتحريف تكاليفها المادية ودفع رشاوي لتأمين عقود في الخارج. وأضاف السيد ساندرز شاكياً من أنه حين يتعلق الأمر بتحسين حياة الطبقة العاملة الأمريكية، يقال له: "لا، لا، لا، لا، لا يمكننا تحمل تكاليف ذلك"، ولكن عندما يتعلق الأمر بالمجمع الصناعي العسكري واحتياجاته فإنه يسمع "نعم، نعم، نعم، نعم"، دون أي نقاش تقريباً.

لقد تحدثنا من قبل بإسهاب خلال الجلسة السابقة (انظر S/PV.9816) حول سبب الخوف الشديد لدى العصاية الإجرامية بأكملها، بما في ذلك الرجل ذو السترة الخضراء، من التدقيق الذي وعد به فريق ترامب في الأموال المقدمة لأوكرانيا. كما أن الاتحاد

السابعة عشرة خلال العام الماضي التي تدعو فيها روسيا إلى عقد جلسة تسعى إلى إعادة كتابة التاريخ وتقويض الحقائق التي تحققت منها الأمم المتحدة. إن هدف روسيا هو تشويه الواقع بشكل كامل بحيث لا يعد المجتمع الدولي قادراً على تمييز ما هو حقيقي. إننا نستمع باستمرار إلى محاولات روسيا تبرير انتهاكها لميثاق الأمم المتحدة وغزوها لجارتها، ولكن الميثاق لا يوفر أي مبرر لأفعال روسيا على الإطلاق. ونحن الآن نجلس هنا للمرة السابعة عشر هذا العام نستمع إلى روسيا وهي تحاول أن تقول لنا إنه لا ينبغي السماح لأوكرانيا بالدفاع عن نفسها ضد العدوان الروسي، وإنه مهما كان عدد الأسلحة والقوات التي تنشرها روسيا أو تحصل عليها من أطراف ثالثة لإطالة أمد عدوانها ينبغي منع أوكرانيا من طلب الدعم من شركائها دفاعاً عن سيادتها وسلامة أراضيها. إذا كانت روسيا قلقة للغاية بشأن إجراءات أوكرانيا الدفاعية فربما ينبغي لروسيا إنهاء الغزو. الحل في الحقيقة بسيط جداً. ينبغي لروسيا سحب قواتها من جارتها ووقف عدوانها.

تُستخدم الأسلحة الروسية الآن في أوكرانيا منذ أكثر من ألف يوم. وقد تركت الملايين دون خدمات أساسية، وهم يستهدفون المدن والبنية التحتية للطاقة في أوكرانيا، ناهيك عن هجماتهم المميتة والموثقة جيداً على المرافق الطبية. لقد سجلت منظمة الصحة العالمية منذ بداية الغزو الروسي أكثر من ألفي هجوم على الرعاية الصحية في أوكرانيا، بما في ذلك المستشفيات. وقد قُتل 12 ألف مدني أوكراني - 12 ألف روح بريئة - تاركين وراءهم الحزن والصدمة لعائلاتهم. ولكن ليست الأسلحة الروسية وحدها هي التي تزهق عدداً لا يحصى من الأرواح. فلقد زودت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران روسيا بالذخائر والقذائف التسيارية لاستخدامها في ساحة المعركة في أوكرانيا. والآن انضم آلاف الأفراد من قوات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى صفوف روسيا، مما يطيل أمد الحرب ويزيد من معاناة الشعب الأوكراني. ونحن نعلم أيضاً أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستحصل في المقابل على ثمن باهظ، وهو ما ينطوي على آثار كبيرة على الأمن العالمي وعلينا جميعاً.

أقترح على الوفد الروسي في أعياد الميلاد هذا العام أن يقرأ كتاب "كم من الأرض يحتاج الإنسان؟"، بقلم ليو تولستوي. إنها قصة عن

القرار الخفي في نظام زيلينسكي. فقد قال إن المفاوضات الحقيقية حول السلام المستدام لن تبدأ إلا عندما لا يتبقى لدى روسيا موارد للقتال. وأنا متأكد من أننا جميعاً نفهم أن هذا يعني بوضوح "لا أبداً". نحن على دراية تامة بالوجه الحقيقي للعصابة التي استولت على السلطة في أوكرانيا، وبالتالي لا تساورنا أية أوهام. علاوة على ذلك، وكما قلنا مراراً وتكراراً، نحن لسنا بحاجة إلى نزاع مجمّد؛ نحن بحاجة إلى حل طويل الأمد وعادل للنزاع مع القضاء على جميع أسبابه الجذرية، وهي معروفة جيداً. ولذلك فإن نصيحتي لجميع من يعلقون آمالهم على إنهاء الأعمال العدائية هي عدم التعلق بأوهام لا أساس لها حول النوايا الحقيقية للممثل الكوميدي زيلينسكي. ولم يكن لدينا نحن أي آمال من هذا القبيل، وبالتالي فإننا نواصل عمليتنا العسكرية الخاصة، والتي سيتم تنفيذ أهدافها بالتأكيد.

في الختام، لدي نقطة أخيرة أود أن أوضحها. في بداية هذا الشهر أصر وفد الولايات المتحدة الأمريكية على عقد جلسة بشأن الأطفال الأوكرانيين (انظر S/PV.9799)، الذين يُزعم أن روسيا تنتهك حقوقهم. وقد لفتنا انتباه زملائنا في ذلك الوقت إلى أنه على خلاف موضوع الأطفال الأوكرانيين الملق الذي يستخدمه نظام كييف لتشويه سمعة روسيا دون أي أساس، هناك مواضيع أخرى تتعلق بالأطفال تتطلب اهتمام مجلس الأمن، ولا سيما وضع الأطفال في غزة وفي الأرض الفلسطينية المحتلة بأسرها.

لقد دعونا الولايات المتحدة آنذاك إلى عقد جلسة حول هذا الموضوع قبل نهاية فترة رئاستها. وبالطبع لم يستجب زملائنا الأمريكيون لندائنا. إن مصير أطفال غزة لا يهمهم من حيث المبدأ، والموضوع غير مريح لحليفهم الاستراتيجي، إسرائيل. ونعتقد أن مثل هذه المعايير المزدوجة غير مقبولة في مجلس الأمن. لذلك سنطلب عقد جلسة في شهر كانون الثاني/يناير حول الأطفال في فلسطين، وسنطلب من الرئاسة الجزائرية القادمة أن تضع ذلك في الاعتبار في برنامج عملها.

السيد إيكسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على إحاطتها. هذه هي المرة

تجادل روسيا بأن التزويد بالأسلحة من قبل الدول الغربية يطيل أمد الحرب. إلا أن قلة من الدول ستدعم هذه الحجة. العالم يعرف الفرق بين المعتدي والضحية، كما تشهد على ذلك الإدانة المتكررة لروسيا في الجمعية العامة من قبل أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعلى الرغم من كل الجهود التي تبذلها روسيا فإنها لن تستطيع تبرير حربها الظالمة على أوكرانيا، ولن تنجح في تحويل اللوم عن نشأة هذه الحرب غير القانونية والتصعيد اللاحق لها. وما يزيد الطين بلة هو أن التعاون العسكري بين روسيا وكوريا الشمالية يتنامى بشكل كبير. لقد زودت كوريا الشمالية روسيا بكميات كبيرة من الذخائر والقذائف والمدفعية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. بالإضافة إلى ذلك، تم إرسال أكثر من 11 ألف فرد من قوات كوريا الشمالية للقتال في حرب روسيا على أوكرانيا، حيث بلغ عدد الضحايا حتى الآن أكثر من ألف. ويثير هذا المستوى غير المتوقع من التواطؤ مخاوف جدية بشأن مستقبل هذا التحالف غير القانوني. إن تعاونهما يقوض نظام عدم الانتشار العالمي ويؤدي إلى تدويل النزاع. ويتعين على المجتمع الدولي أن يدين بشكل قاطع وحازم هذا التعاون العسكري غير القانوني، وندعو إلى إنهائه فوراً.

وفي الوقت الذي يتطلع فيه الناس في مناطق أخرى من العالم إلى التجمع مع عائلاتهم وأصدقائهم وأحبائهم لقضاء العطلات يعاني الأوكرانيون من ظروف الشتاء القاسية، والتي تفاقمت بسبب الهجمات الروسية غير القانونية وغير الإنسانية على شبكة الطاقة في أوكرانيا، والتي تؤثر على أكثر من مليون مدني. نحث روسيا مرة أخرى، بوصفها عضواً دائماً ومسؤولاً في مجلس الأمن، على تغيير سلوكها وإنهاء هذه الحرب الوحشية. وتتمثل الخطوة الأولى الحاسمة في إعادة القوات الكورية الشمالية وقوات روسيا إلى وطنيها، حيث مكانها الصحيح. نأمل أن يكون عام 2025 العام الذي يعود فيه الأوكرانيون أخيراً إلى الحياة السلمية التي عرفوها قبل الحرب. وستواصل جمهورية كوريا وقوفها إلى جانب أوكرانيا وشعبها في جهودهما لتحقيق سلام عادل ودائم وجعل هذا الأمل حقيقة واقعة.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها.

رجل في جشعه للحصول على المزيد والمزيد من الأراضي يرهق نفسه ويموت. لقد دُفن الرجل في قبر طوله ستة أقدام، وهي كل الأرض التي ينتهي إليها أمره. إن المغزى واضح تماماً. ومن الأفضل للروس أن يستمعوا إلى حكمة أسلافهم، لأن مؤيدي أوكرانيا هم على الجانب الصحيح من التاريخ. وإلى أن تتوقف روسيا عن عدوانها، سنواصل دعم أوكرانيا في الدفاع عن نفسها، وسنواصل دعم جهودها لإيجاد سلام عادل ودائم، استناداً إلى مبادئ الميثاق. لقد كان خرق الميثاق هو الذي أوصلنا إلى هذا الوضع المروع، ولن يحل هذه المشكلة إلا الالتزام الكامل بالميثاق. ويعني هذا توقف روسيا عن عدوانها وانسحابها الكامل من أوكرانيا المتمتعة بالسيادة والأمن.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن للممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها التي جاءت في أوانها. جلسة اليوم هي الجلسة الثالثة التي يعقدها مجلس الأمن هذا الشهر بشأن الحالة في أوكرانيا (انظر S/PV.9799 و S/PV.9816). والمواضيع التي تم تناولها في الجلستين السابقتين - تأثير الحرب على الأطفال والهجمات على البنية التحتية الحيوية - لا تزال تتطلب اهتماماً وإجراءات عاجلة من المجتمع الدولي. بالإضافة إلى ذلك، وقبل يومين فقط، اجتمعنا مرة أخرى في هذه القاعة لتناول مسألة أخرى بالغة الأهمية (انظر S/PV.9820) - وهي عدم الانتشار وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - وفي تلك الجلسة أدانت أغلبية أعضاء مجلس الأمن التعاون العسكري غير المشروع بين روسيا وكوريا الشمالية. لقد سمعنا في جميع المناسبات السابقة بوضوح المجتمع الدولي يحث روسيا بصوت جماعي على إنهاء غزوها غير المبرر لأوكرانيا.

وتكرر جمهورية كوريا موقفها الثابت بأن أوكرانيا تتصرف دفاعاً عن شعبها وأراضيها بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وبمساعدة المجتمع الدولي. ومن الواضح تماماً في الواقع أن النزاع قد بدأ بغزو روسيا لدولة مجاورة، في انتهاك للميثاق. وغني عن القول إن الدعم العالمي لجهود أوكرانيا من أجل حماية شعبها وأراضيها أمر مشروع تماماً. لهذا السبب، وكما ذكرنا سابقاً، نرى أن جلسة اليوم بشأن مسألة نقل الأسلحة إلى أوكرانيا غير ذات صلة.

عسكرية غير متوقعة بالنسبة لبيونغ يانغ، هي أمر غير مقبول وخطير على السلم والأمن الدوليين. إننا نحث جميع الدول على الامتناع عن تزويد روسيا بالمعدات العسكرية والسلع ذات الاستخدام المزدوج وجميع المكونات التي تغذي هذه الحرب العدوانية.

ستواصل فرنسا مع شركائها الوقوف إلى جانب أوكرانيا ما دام كان ذلك ضرورياً، وستستمر في تزويد أوكرانيا بالدعم العسكري اللازم للدفاع عن استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها، وفقاً للميثاق. إن ما يسمى باستسلام الطرف الذي يتعرض للهجوم لا يمكن أن يكون شرطاً للمفاوضات. وهذا لن يكون أبداً أساساً لسلام عادل ودائم، والذي لا يمكن أن يكون له أساس آخر سوى احترام المبادئ الأساسية للميثاق، وبالتالي احترام سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها واستقلالها.

السيد بونيكفار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها.

وأود أن أطرح ثلاث نقاط باسم وفد بلدي.

يحق لأوكرانيا في مواجهة هذا العدوان أن تدافع عن نفسها، وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي فإن لكل دولة الحق في الحصول على وسائل الدفاع عن نفسها. وكما أكدت وكالة الأمين العام ناكاميتسو، يجب أن تكون عملية الاقتناء نفسها وفقاً للإطار القانوني الدولي، والذي يشمل، من بين صكوك أخرى، القرارات التي اتخذها مجلس الأمن. وتجدر الإشارة إلى مصدر التناقضات مع القانون الدولي خلال هذه الحرب. إنها روسيا التي غزت أوكرانيا بشكل غير قانوني. في الوقت نفسه، ومنذ أكثر من عام حتى الآن، تتزايد التقارير عن عمليات نقل قذائف مدفعية وقذائف تسيارية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وما فتئت هذه الأسلحة تدعم العدوان المستمر. يمثل هذا انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن المتعددة ويجب كذلك التصدي له. وقد كانت إحاطة يوم الأربعاء غنية بالمعلومات في هذا الصدد (انظر S/PV.9820).

ثانياً، نحن قلقون للغاية بشأن نطاق استخدام الألغام في أوكرانيا. لقد زرعت روسيا بالفعل ما يقدر بمليون لغم، مما يجعل أوكرانيا أكثر

إن هذه الجلسة التي طلبتها روسيا بشأن شحنات الأسلحة ما هي إلا ستار دخاني لا يمكن أن يخفي كيف تواصل روسيا التعامل مع سيادة أوكرانيا واستقلالها. هناك بالفعل طرف معتد - روسيا، التي هاجمت دولة ذات سيادة لا تشكل أي تهديد لها، وطرف معتدى عليه - أوكرانيا، التي هي حرة، مثل أي دولة أخرى، في تقرير مصيرها. لن تجعل روسيا الآخرين يتحملون مسؤولية نزاع اختارت هي وحدها أن تبدأ وتستمر فيه لمدة ثلاث سنوات تقريباً، دون أي احترام للقانون الدولي. دعونا نتذكر أن روسيا تجاهلت أمر محكمة العدل الدولية التي أمرتها في 16 آذار/مارس 2022 بتعليق عملياتها العسكرية على الفور. وقد تجاهلت قرارات الجمعية العامة التي أدانت ذلك العدوان بأغلبية كبيرة جداً سبع مرات (انظر القرارات د-11/1، د-11/2، 229/77، د-11/6، 221/78، 316/78، 184/79)، ودعت هذه القرارات إلى احترام السلامة الإقليمية لأوكرانيا. ونكرر مرة أخرى: يمكن لروسيا أن تختار وقف عدوانها كل يوم، دون المساس بأمنها.

إن المادة 51 من الميثاق واضحة للغاية: لدى أوكرانيا الحق في الدفاع عن نفسها. وتشمل ممارسة هذا الحق في الدفاع عن النفس إمكانية تحييد الأهداف العسكرية الروسية المشاركة في العمليات التي تستهدف الأراضي الأوكرانية. تنتهك روسيا القانون الدولي الإنساني منذ أكثر من ألف يوم وذلك من خلال شن حملات ممنهجة باستخدام القذائف والطائرات المسيرة لضرب السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية في أوكرانيا بشكل مباشر، وخاصة في قطاع الطاقة. وبينما تستعد أوكرانيا لدخول فصل الشتاء الثالث من الحرب، ستظل فرنسا ملتزمة بتلبية الاحتياجات الإنسانية لسكان أوكرانيا. إن سعي روسيا لمواصلة هذا العدوان غير المشروع تسهله شحنات الأسلحة التي تدعم مجهودها الحربي. تواصل روسيا تقويض أسس الهيكل الدولي لمنع الانتشار بشكل متعمد من خلال الحصول على طائرات مسيرة وقذائف تسيارية من إيران، وبالحصول على ذخائر وقذائف تسيارية من كوريا الشمالية، منتهكة بذلك القرارات التي دعمتها. إن نشر جنود كوريين شماليين في روسيا ومشاركتهم إلى جانب القوات المسلحة الروسية يشكلان تصعيداً إضافياً. هذه المشاركة، التي ربما تكون ممارسة

بموجب القانون الدولي الإنساني. فقد لاحظت بعثة الأمم المتحدة لمراقبة حقوق الإنسان في أوكرانيا في آخر تحديث لها زيادة عدد الضحايا المدنيين جراء استخدام القنابل الانزلاقية الجوية في مراكز حضرية مكتظة بالسكان، ومن بينها خاركييف وسومي وزابوريجيا. كما أعرب مكتب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح مراراً وتكراراً عن قلقه إزاء التقارير بشأن استخدام الذخائر العنقودية والتلوث الواسع النطاق بالألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات في أوكرانيا، مؤكداً أن هذه الأسلحة يمكن أن تلوث المجتمعات المحلية لعقود قادمة. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعتبر أوكرانيا الآن أكثر دول العالم تلوثاً بالألغام، حيث يحتمل أن تكون 23 في المائة من أراضيها معرضة لخطر التلوث بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. وتشير التقديرات إلى أن تكلفة إزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في أوكرانيا من المرجح أن تزيد عن 34 بليون دولار أمريكي.

وتشير تقارير عديدة إلى أن معظم الإصابات المسجلة في صفوف المدنيين حتى الآن ناجمة عن استخدام أسلحة متفجرة ذات تأثير واسع النطاق في مناطق مأهولة بالسكان، مثل قذائف المدفعية والصواريخ والقنابل والقذائف والذخائر الحوامة وغيرها من الذخائر المتفجرة التي تسقطها طائرات مسيرة. وبوصف غيانا دولة طرفاً في اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد فإنها تشعر بقلق بالغ إزاء الأثر المدمر والدائم لاستخدام الألغام الأرضية والذخائر العنقودية. فلا مكان لها في هذا العالم. كما تؤكد أن الأسلحة والذخائر التقليدية تظل عرضة لخطر تحويل مسارها طوال دورة حياتها، لا سيما عند نقلها إلى منطقة نزاع مسلح. وندعو جميع الدول التي تنقل الأسلحة والذخائر إلى مناطق النزاع إلى الامتنال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وصكوك نزع السلاح الدولية التي هي طرف فيها. ويجب أن تتم عمليات نقل الأسلحة ضمن الإطار القانوني الدولي القائم، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، فضلاً عن توفير ضوابط كافية لمنع نقلها بشكل غير نظامي. كما نواصل التشديد على أنه لا وجود لأي حل دائم بواسطة العمل العسكري، بل يتحقق ذلك عن طريق الدبلوماسية والمفاوضات بحسن نية التي تجري وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

دولة ملوثة بالألغام في العالم. وقد تم حتى الآن توثيق أكثر من 200 1 حالة لسقوط مدنيين ضحايا للألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. وهذه هي البداية فقط، حيث ستشكل هذه الأسلحة تهديداً للسكان المدنيين لسنوات قادمة. إننا ندعو في هذا الصدد إلى الاحترام الكامل لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد.

تشعر سلوفينيا بقلق بالغ إزاء تصعيد الحرب. تبتلع هذه الحرب المزيد والمزيد من الأراضي ونحن نشهد هجمات جوية أكبر من أي وقت مضى واستخدام أسلحة حديثة بقوة نيران أكبر. ويزيد كل يوم من أيام الحرب من خطر امتدادها وتجاوز نقطة اللاعودة. نحن بحاجة إلى السلام في أوكرانيا في أسرع وقت ممكن، وغير ذلك سيكون متأخراً. ولكن لكي يدوم السلام فيجب أن يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

السيدة بيرسود (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على التحديثات الهامة التي قدمتها.

تأتي جلسة اليوم في أعقاب تقارير مقلقة عن مزيد من التصعيد في الحرب بين روسيا وأوكرانيا. إن التقارير الإعلامية الواردة هذا الصباح عن سقوط قذيفة ألحقت أضراراً بست بعثات دبلوماسية أجنبية في كييف وقتلت شخصاً واحداً على الأقل هي أمر محزن للغاية. وتؤكد غيانا أن أي هجوم موجه ضد منشأة دبلوماسية هو أمر غير مقبول. إننا نشدد من جديد على أحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية الصادرة عام 1961، بما في ذلك حرمة المقرات الدبلوماسية، وندعو إلى إجراء تحقيق كامل ونزيه في هذا الحادث.

لقد دقت وكالات الأمم المتحدة التي تتصدى للتداعيات الإنسانية لهذه الحرب ناقوس الإنذار من خطورة وحجم انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكب في أوكرانيا. وبالإضافة إلى التقارير التي تتحدث عن انتهاكات حقوق الإنسان، فإن أحد الأنماط الثابتة التي لوحظت هو التجاهل شبه المتعمد لمبادئ التمييز والتناسب والحيطة، وذلك مع استخدام أسلحة عشوائية بطبيعتها وفي مواقع لا يمكن فيها الحد من آثار استخدامها على النحو المطلوب

بما أن هذه آخر جلسة مقررة لهذا الشهر، أود أن أنقل تقديرنا العميق للولايات المتحدة، بصفتها الرئيس الحالي للمجلس، على قيادتها وتفانيها في توجيه أعمال المجلس في كانون الأول/ديسمبر. علاوة على ذلك، ومع اقتراب فترة السنتين التي قضيناها في مجلس الأمن من نهايتها، نود أن نعرب عن امتناننا العميق لجميع أعضاء المجلس وزملائنا في شعبة شؤون مجلس الأمن والمترجمين الفوريين على تعاونهم. لقد كان شرفاً مميزاً لنا أن نعمل في السعي إلى صون السلم والأمن الدوليين. وإذ نغادر، فإننا نؤكد من جديد دعمنا الثابت للعمل الحيوي للمجلس، ونتطلع إلى العمل مرة أخرى في هذه الهيئة بصفتنا عضواً مسؤولاً في غضون عقد من الزمن.

السيد غنغ شوانغ (تكلم بالصينية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

لا تزال الأزمة في أوكرانيا مستمرة دون أن تلوح أي مؤشرات على تراجع شدة القتال. إن التدفق المستمر لكميات كبيرة من جميع أنواع الأسلحة والذخائر الفتاكة والمدمرة على نحو متزايد إلى ساحة المعركة والمخاطر المتزايدة لتحويل مسارها وانتشارها تبعث على قلق العميق. وأود أن أكرر التشديد على أن الأسلحة قد تساعد في كسب الحرب، لكنها لا يمكن أن تحقق السلام الدائم. عليه، لا بد من مراعاة ثلاثة مبادئ لتحقيق ذلك الهدف - عدم توسيع ساحة المعركة، وعدم التصعيد في القتال وعدم الاستفزاز من قبل أي طرف - فضلاً عن تشجيع وقف التصعيد في أقرب وقت ممكن. وندعو أطراف النزاع مرة أخرى إلى اتخاذ نفس المسار والمشاركة في محادثات سلام على الفور. وندعو المجتمع الدولي إلى العمل بجد على تعزيز الظروف المواتية لتحقيق تلك الغاية وتقديم المساعدة اللازمة.

لقد دعت الصين أطراف النزاع منذ اندلاع الحرب إلى وقف إطلاق النار وبدء المفاوضات واستعادة السلام في أقرب وقت ممكن. ذلك ما كنا نقوله ونفعله على مدى السنوات الثلاث الماضية أو نحوها. وما برحت الصين ملتزمة بتعزيز التسوية السياسية ومواصلة العمل من أجل السلام وتعزيز الحوار. أول من أمس، عقدت مجموعة أصدقاء

ختاماً، نكرر دعوتنا للاتحاد الروسي لسحب قواته العسكرية من أراضي أوكرانيا المعترف بها دولياً ونحث الأطراف على الالتزام بعملية سياسية ودبلوماسية من أجل إنهاء النزاع.

السيد إيريا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية إيوزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

في يوم الإثنين (انظر S/PV.9816)، أدان أعضاء المجلس مرة أخرى العواقب الإنسانية الناجمة عن العدوان الروسي بوصفه انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة. ولكن عقدت روسيا دون حياة جلسة اليوم لمناقشة موضوع مألوف بالنسبة للجميع - الزيادة المزعومة في إمداد الغرب لنظام كييف بالأسلحة. وكما هو الحال دائماً، فذلك أمر مضلل تماماً. ويجب علينا ألا نخطئ: فهناك معتد واحد فقط في هذا النزاع، هو روسيا وليست أي جهة أخرى سواها. فهي التي شنت حرباً عدوانية غير مبررة. إن روسيا هي التي انتهكت القانون الدولي على نحو منظم، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وهي التي صعدت الحالة. وفي المقابل فإن الدولة التي تتعرض للهجوم هي أوكرانيا التي تدافع عن استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها. ولكي تنتهي الحرب، فإنه يتعين على روسيا أن توقف عدوانها أولاً.

وفي يوم الأربعاء (انظر S/PV.9820)، أدان المجلس أيضاً التعاون العسكري غير القانوني بين روسيا وكوريا الشمالية، بما في ذلك نقل القذائف التسيارية من كوريا الشمالية إلى روسيا في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، علاوة على مشاركة قوات كوريا الشمالية المنتشرة في روسيا في القتال ضد أوكرانيا، مما يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي، بما في ذلك الميثاق. في الوقت نفسه نكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء التعاون العسكري بين إيران وروسيا. ولكن يجب أن نركز على انتهاكات روسيا للقانون الدولي وألا نقع فريسة لتضليلها أو تكتيكاتها الخبيثة. وعلينا أن نواصل إدانتنا القوية والقاطعة للأفعال التي تنتهك الميثاق. وفي الوقت نفسه، ما زلنا ملتزمين بدعم جهود أوكرانيا المشروعة للدفاع عن نفسها. ولن نتردد في التشديد على رفضنا لأي مساع لتقويض سيادة أوكرانيا وسلامتها. ونكرر بأقوى العبارات مطالبتنا بانسحاب روسيا الفوري وغير المشروط من أوكرانيا.

علينا بهذه الطريقة العنيفة وأن تكف عن سياسات عدائها ومواجهتها. بدلاً من ذلك، ينبغي لها أن تعمل مع البلدان المعنية، بما فيها الصين، على بناء الوحدة والتوافق وتعزيز الظروف والمناخ المواتي لتسوية سياسية للأزمة الأوكرانية.

ثانياً، لا سبيل لأي بلد من بلدان العالم أن يتمتع بالأمن المطلق. ولا يمكن أن يتحقق أمن بلد ما على حساب أمن البلدان الأخرى. ولكن تحاول الولايات المتحدة - تحت ذريعة الحفاظ على الأمن الإقليمي - استغلال هذه الفرصة لإضعاف واحتواء الدول الأخرى لخدمة مخططاتها الخاصة. ولن يؤدي ذلك إلا إلى إثارة المزيد من النزاعات والفوضى في العالم. وبالتالي نأمل أن تتخلى الولايات المتحدة عن عقلية المحصلة الصفريّة للحرب الباردة، وأن تتوقف عن استغلال الأزمة الأوكرانية لتعزيز استراتيجيتها الجيوسياسية واتخاذ خطوات حقيقية نحو استعادة السلام والاستقرار في القارة الأوروبية في وقت مبكر.

ثالثاً، نلاحظ تغير الوضع الراهن فيما يتعلق بالمسألة الأوكرانية. فقد بعث طرفا النزاع رسائل سياسية تعبر بوضوح عن استعدادهما للدخول في مفاوضات، بينما تتجه المناقشات في المجتمع الدولي بشكل متزايد نحو المفاوضات والاقتراب من السلام. وهذا يدل تماماً على الزخم المتزايد لوقف إطلاق النار وإنهاء الحرب واستعادة السلام. إننا نأمل أن تتكيف الولايات المتحدة مع هذا الوضع المتغير، وأن تكف عن المطالبة بالحرب، وأن تكف عن عرقلة جهود المجتمع الدولي نحو السلام فضلاً عن اتباع المسار الصحيح، أي تشجيع التسوية السياسية العاجلة للأزمة.

السيد مرابط (الجزائر): أشكر وكيل الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها القيمة.

تواصل الحرب الدائرة في أوكرانيا والتي امتدت إلى الأراضي الروسية وتستمر معها آثارها التي باتت تثقل كاهل شعوب المنطقة برمتها. فالحسائر في الأرواح البشرية البريئة بما فيها الأطفال والنساء لا تزال في ارتفاع منذ بداية هذا النزاع، وتزايد معها معاناة المدنيين

السلام المعنية بالأزمة الأوكرانية اجتماعاً آخر أجرى خلاله ممثلو 17 دولة من دول الجنوب العالمي - بما في ذلك الصين والبرازيل والجزائر وجنوب أفريقيا وتركيا - تقييماً مشتركاً للحالة الراهنة، وأعربوا عن قلقهم إزاء التصعيد الأخير للنزاع، وأكدوا مجدداً أهمية احترام مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والشواغل المشروعة لجميع الدول، وكرروا دعوتهم القوية لوقف فوري للأعمال العدائية، فضلاً عن التسوية السياسية الشاملة والدائمة للأزمة الأوكرانية على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي الوقت نفسه، أعادوا تأكيد استعداد بلدان الجنوب العالمي لمواصلة الاضطلاع بدور بناء لتحقيق تلك الغاية.

إن الجهود التي تبذلها الصين من أجل السلام معروفة جيداً للمجتمع الدولي وقد حظيت باعتراف ودعم الغالبية العظمى من الدول. فقد رحبت روسيا وأوكرانيا ودول الجنوب العالمي والعديد من الدول الأوروبية بدور الصين ومساهمتها في حل الأزمة الأوكرانية. أما الولايات المتحدة فهي الدولة الوحيدة التي اختارت أن تغض الطرف عن جهود الصين واستمرت في نشر معلومات كاذبة علناً. فقبل قليل، قال زميلنا السفير وود، في بيانه بصفته ممثلاً للولايات المتحدة، إن هذه قد تكون المرة الأخيرة التي يشارك فيها في اجتماعات المجلس، وألاحظ أنه لم يعد هنا بالفعل. لكنه لم يفوت تلك الفرصة الأخيرة لمهاجمة الصين وتشويه سمعتها بشكل صارخ، ملمحاً إلى أن الصين هي المسؤولة عن استمرار الحرب حتى يومنا هذا. لقد رديت من جانبي على مختلف الملاحظات الخاطئة من قبل الولايات المتحدة عدة مرات، ولذلك لن أكرر ردي اليوم. وبالنظر إلى أن هذه قد تكون المرة الأخيرة هذا العام التي ينظر فيها المجلس في مسألة أوكرانيا ويعقد جلسة مفتوحة لذلك الغرض، أخذاً في الاعتبار العام الجديد، أود أن أوضح ثلاث نقاط معرباً عن آمالنا للولايات المتحدة.

أولاً، الصين لم تسبب هذه الأزمة الأوكرانية، كما أنها ليست طرفاً فيها. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تأمل في أن نوّدي الصين دوراً أكبر في إنهاء الحرب، من ناحية، بينما تستمر في الاستخفاف بجهود الصين الرامية إلى السلام والافتراء وممارسة الضغوط عليها، من ناحية أخرى. ويحدونا الأمل في أن تكف الولايات المتحدة عن إلقاء اللوم

الاستقطاب. فقد أثبتت الحرب والمواجهات حتى الآن محدوديتها في تحقيق أي تقدم نحو السلام. لذا، فقد حان الوقت لإعطاء الدبلوماسية فرصة حقيقية لتحقيق سلام عادل ودائم استناداً إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي نتفق جميعاً على سموها ويأخذ في عين الاعتبار الشواغل الأمنية المشروعة للطرفين. ولتكن مجموعتنا الدولية سباقة في مضاعفة جهودها الدبلوماسية على كل المستويات لتهيئة الظروف الملائمة لإطلاق مسار تفاوضي كهذا لنزع فتيل الحرب وتحقيق السلم والأمن في المنطقة.

السيد فرنانديس (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة. كما أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها القيمة. وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لأوكرانيا في هذه الجلسة.

لا تزال الحالة المتغيرة في أوكرانيا تثير قلقنا البالغ، خاصة بسبب التصعيد الأخير والأزمة الإنسانية المتفاقمة. إن قرار مجلس الأمن الاجتماع للمرة الثانية هذا الأسبوع (انظر S/PV.9820) يؤكد إلحاح الحالة وخطورتها. وتكشف هذه المداولات المتكررة، من بين مداولات أخرى لا حصر لها منذ بداية النزاع، عن قاسم مشترك واحد باستمرار: التطلع الجماعي الثابت إلى السلام على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول كيفية تحقيقه.

لكننا نلاحظ بقلق عميق أن التطورات في الميدان تشير إلى اعتماد متزايد على الحلول العسكرية بدلاً من آليات حل النزاع بالطرق السلمية. وبضاعف ذلك المسار حتماً من تحديات تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. كما يعدُّ الحجم غير المسبوق لعمليات نقل الأسلحة مؤشراً صارخاً على تدهور الثقة في مشهد إقليمي ودولي هش ومعقد أصلاً. وبينما نعترف تماماً بالحق السيادي لجميع الدول في الدفاع عن النفس، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال شراء الأسلحة، يجب علينا أن نتوخى الحكمة في ذلك الصدد، لأن التدفق الهائل للأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية قد يؤدي إلى تأجيج النزاع وإطالة أمده، ما يقوض الجهود الدولية المبذولة على نطاق

من الجرحى والمهجرين حيث بات العديد يحلم بماوى دافئ يحتمي فيه من قسوة البرد، خاصة في فصل الشتاء. ومع هذا، يواصل هذا النزاع بسط آثاره الاقتصادية ليس فقط في المنطقة ولكن في العالم بأسره، خاصة في الدول النامية التي أثرت أزمنا الطاقة والغذاء بشكل بالغ على شعوبها. وللأسف، يواصل منطق المواجهة والتصعيد، وكذا الانقسامات الإقليمية والدولية والاستقطاب فرض الهيمنة على مجرى هذا النزاع الذي يشارف عامه الثالث.

لقد حذرت الجزائر مرارا من أن هذا المنطق لن يؤدي إلا إلى المزيد من التوترات التي قد تجر المنطقة برمتها إلى مستنقع النزاعات والأزمات اللامتناهية، وهو ما لا نزال وللأسف نشهده على أرض الواقع. فالتوترات لم تُخَفَّض يوماً، بل أُجِبت بتدفق الأسلحة والذخائر في مناطق النزاع مما يزيد من شراسة الحرب وأخطارها ويبعدنا عن عملية سياسية سلمية قد تقضي إلى حل سلمي للنزاع. عليه، أود اليوم أن أؤكد مجدداً على النقاط التالية:

أولاً، يزال التصعيد المتواصل والمواجهات المسلحة الدامية بين الطرفين يشكلان مصدر قلق بالغ للجزائر التي تجدد التعبير عن إدانتها لانتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وندعو الطرفين مرة أخرى إلى ممارسة ضبط النفس والحد من التصعيد واحترام التزاماتهما الدولية ووضع حماية المدنيين نصب أولوياتهما. إن استهداف المدنيين والبنى التحتية المدنية أمر غير مقبول تحت أي ظرف من الظروف وهو محظور بموجب القانون الدولي الإنساني.

ثانياً، نعرب مجدداً عن قلقنا العميق إزاء استخدام الأسلحة والذخائر الفتاكة والمدمرة في مناطق النزاع، والذي تعزز مؤخراً باستعمال صواريخ حديثة متوسطة وبعيدة المدى في الأراضي الأوكرانية والروسية. كما ندعو الطرفين إلى التأكد من عدم وصول هذه الأسلحة إلى أيدي الجماعات الإرهابية والإجرامية وكذا الجماعات المتطرفة التي غالباً ما تستعملها في أعمال عداوية ضد المدنيين العزل لبسط هيمنتها.

ثالثاً، نجدد دعوتنا للطرفين لتغليب لغة الحوار واستغلال فوائد الدبلوماسية والمشاركة في مسار تفاوضي شامل وبناء، بعيداً عن منطق

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها .

بعد مرور ثلاث سنوات تقريبا على بدء غزو أوكرانيا، وبعد عقد أكثر من مائة جلسة لمجلس الأمن، تأسف إكوادور لانعدام أي بوادر إيجابية نحو حل سلمي للنزاع. بل على العكس من ذلك، لا تزال الأعمال العدائية بينما تزداد مخاطر التصعيد حدة، ما يؤدي إلى تفاقم الوضع الجيوسياسي المتوتر أصلاً ويزيد من خطر نشوب نزاع أوسع نطاقاً. قبل بضعة أيام تلقى المجلس تقريراً من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن الحالة الإنسانية في أوكرانيا. ووصف التقرير حالة مثيرة للقلق، خاصة مع بداية فصل الشتاء واستمرار التدمير المنظم للبنية التحتية للطاقة في البلد. كما ذكر التقرير بأن المدنيين ما زالت معاناتهم مستمرة من أخطر عواقب حرب لم يختاروها على مدى هذه السنوات الثلاث تقريباً.

كما تم الإبلاغ عن هجمات صاروخية جديدة في العاصمة الأوكرانية هذا الصباح، ما أدى إلى إصابة مدنيين وإلحاق أضرار بالمباني السكنية والمقرات الدبلوماسية للعديد من الدول. إن تلك الهجمات المؤسفة تشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني وتزيد من معاناة المدنيين وتؤدي إلى تفاقم التوترات في نزاع بحاجة ماسة إلى تهدئة عاجلة. وأكرر الدعوة إلى الأطراف للامتناع عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وإبعاد القتال عن المناطق الحضرية والمنشآت النووية. إن القانون الإنساني الدولي ينص بوضوح على حظر الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية ويجب احترامه.

وفيما يتعلق بالمسألة المعروضة علينا اليوم، يظل موقف إكوادور واضحاً. فيجب أن تتفقد عمليات نقل الأسلحة والذخائر في امتثال صارم للإطار القانوني الدولي الساري وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتؤيد إكوادور التوصيات التي قدمتها السيدة ناكاميتسو اليوم فيما يتعلق بالتدابير المطلوبة للتخفيف من المخاطر المتعلقة بتحويل الأسلحة والذخائر وانتشارها. ويجب على الدول أن تتصرف بمسؤولية

أوسع الرامية إلى صون السلام والأمن. ومما يثير القلق بشكل خاص مخاطر تحويل الأسلحة إلى جهات فاعلة غير مصرح لها، علاوة على تأثيرها غير المتناسب على السكان المدنيين الذين لا يزالون يتحملون العبء الأكبر لذلك النزاع.

وللتخفيف من العواقب المدمرة لتلك التدفقات الكبيرة للأسلحة، نقترح تدبيرين لتحقيق ذلك الغرض.

أولاً، يجب على جميع الأطراف الالتزام ببروتوكولات تتسم بالمسؤولية والشفافية لنقل الأسلحة بما يتسق مع الإطار القانوني الدولي القائم. فذلك أمر بالغ الأهمية لمنع عمليات النقل غير المنظم للأسلحة، التي يمكن أن تؤدي إلى انتشار الأسلحة والاتجار غير المشروع بها.

ثانياً، يجب على الدول المصدرة والمتلقيّة للأسلحة الوفاء بالتزاماتها، كما يجب على الدول المصدرة أن تمتنع عن نقل الأسلحة حيثما كانت هناك مخاطر ذات صلة بانتهاك حقوق الإنسان أو خرق القانون الدولي الإنساني. ويجب على الدول المتلقيّة ضمان استخدام الأسلحة المنقولة بطريقة تتسق مع الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة وعدم تحويلها أو نقلها إلى جهات أخرى. لذا فإن آليات التقييم الشامل للمخاطر أساسية في هذه العملية.

وبالرغم من أهمية تدابير التخفيف من المخاطر، إلا أنها ليست سوى حلول مؤقتة. ويتطلب الحل الحقيقي للنزاعات إرادة سياسية حقيقية لمعالجة الأسباب المباشرة والكامنة للنزاعات. فذلك أمر ضروري لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. في ذلك السياق، تكرر موزامبيق موقفها الثابت وتحث الأطراف المعنية على الوقف الفوري لأعمالها العدائية والدخول في مفاوضات مباشرة مثمرة وبحسن نية لاعتماد نهج بناء وشامل يركز على المنفعة المتبادلة بدلاً من الميزة التنافسية.

أخيراً، بما أن هذا هو البيان الأخير الذي سيدلي به وفد بلدي قبل مغادرة مجلس الأمن، أود أن أشكر أعضاء المجلس على الدعم الذي قدموه لنا خلال فترة ولايتنا التي استمرت عامين. كما نعرب عن امتناننا للأمانة العامة والمترجمين الفوريين والموظفين العاملين من وراء الكواليس الذين ساعدونا خلال فترة ولايتنا.

الولايات المتحدة على رئاستها الناجحة، ولأؤكد مجددا التزام إكوادور باحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بطبيعة الحال. من المهم أيضا بالنسبة لنا أن نعرب عن امتناننا لشعبة شؤون مجلس الأمن، لا سيما الجهود التي بذلتها العام الماضي عند تولينا رئاسة المجلس في كانون الأول/ديسمبر 2023.

أخيرا، لا يفوتني أن أشكر المترجمين الفوريين على صبرهم - كما بينوا اليوم - في ترجمة بيانات ممثلي الإكوادور الذين يرتجلون بياناتهم أحيانا. لذلك، أعرب عن خالص شكري لهم.

وبالطبع، أود أيضا أن أقول، كما ذكرت آنفا، إن إكوادور ستواصل العمل من أجل القضية النبيلة للسلام والأمن الدوليين والإسهام فيها. ولهذه الغاية، سنعمل بالطبع على أعضاء مجلس الأمن الحاليين والمقبليين.

السيد جورج (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها.

تحيط سيراليون علماً بمختلف وجهات النظر بشأن نقل الأسلحة في سياق النزاع في أوكرانيا. ونحيط علماً، على وجه الخصوص، بالادعاءات بأن نقل الأسلحة يطيل أمد النزاع ويقوض احتمالات التوصل إلى حل سلمي، من ناحية، بينما يقوم، من ناحية أخرى، على فرضية حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية وتطبيق الحق في الدفاع عن النفس. وبالنظر إلى عمليات نقل الأسلحة المعترف بها والمبلغ عنها في سياق النزاع في أوكرانيا، تواصل سيراليون التأكيد على موقفها المبدئي بأن جميع عمليات نقل الأسلحة في حالات النزاع ينبغي أن تتم ضمن الإطار القانوني الدولي الساري وبما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينبغي أن تشمل أيضاً تقييمات المخاطر قبل النقل والتحقق من المستخدم النهائي من أجل منع تحويل مسار الأسلحة والذخيرة.

وتشعر سيراليون بقلق عميق إزاء استمرار تأثير الأسلحة المستخدمة

في النزاع على المدنيين والبنية التحتية المدنية. ومن هذا المنطلق، نود أن نركز في بياننا اليوم على أثر تلك الأسلحة على المدنيين والبنية

في كل خطوة تخطوها في سلسلة نقل الأسلحة لمنع تحويلها والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها. وقد بين لنا التاريخ أنه حتى بعد سنوات من وقف إطلاق النار تظل الأسلحة المستخدمة في النزاعات قادرة على الإضرار بالمدنيين وأن تصبح عاملاً في عدم الاستقرار على المدى الطويل. لذا فإننا نشعر بقلق عميق إزاء التقارير عن استخدام ونقل الذخائر العنقودية والألغام المضادة للأفراد، نظراً لما لهذه الأسلحة من آثار عشوائية. ويجب أن يبقى التنفيذ الكامل لاتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة أولوية. وأود أن أؤكد أهمية إعطاء الأولوية لحماية المدنيين وهدف تحقيق الاستقرار العالمي على أي منطق آخر في مجال صناعة الأسلحة أو إنتاجها أو توزيعها.

ولا يمكننا أن نقلل من المخاطر التي قد تنجم عن المزيد من تصعيد النزاع وآثاره على الأمن الدولي. إن استخدام الأسلحة المدمرة بشكل متزايد، وكذلك نشر الآلاف من القوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في منطقة النزاع وإمكانية مشاركتها في الأعمال العدائية، ينبغي أن تكون موضع دراسة شاملة من قبل المجتمع الدولي مع متابعتها من جانب المجلس. وينبغي للأطراف أن تتصرف بمسؤولية مع التحلي بضبط النفس مع الامتناع عن اتخاذ أي إجراء قد يؤدي إلى مزيد من التوسع أو تصعيد الحرب. إن استراتيجية التصعيد لأجل تهدئة التصعيد خطيرة وتبعدنا أكثر عن الحل السلمي.

إن عكس المسار الخطير الحالي وتحقيق وقف إطلاق النار يتطلبان جهوداً دبلوماسية وإرادة سياسية. ولا يمكن اعتبار الدبلوماسية والحوار خطوطاً حمراء. لقد حان الوقت لإنهاء المعاناة الإنسانية وتحقيق سلام عادل ومستدام في أوكرانيا. وإن لدى منظومة الأمم المتحدة الأدوات والخبرة اللازمة للمساهمة في تحقيق ذلك الهدف. ومن جانبها تظل إكوادور على استعداد للمساهمة في أي جهد يبذل بحسن نية لكي يؤدي إلى سلام دائم في أوكرانيا، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة.

ونظراً لأن هذه الجلسة قد تكون آخر جلسة علنية مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن هذا الشهر، أود أن أعتزم هذه الفرصة لتهنئة

إطلاق مواد سامة في الهواء، بما في ذلك انبعاثات غازات الدفيئة. كما ألحقت أضراراً بالبيئة، مما أدى إلى فقدان التنوع البيولوجي وتلوث التربة وغيرها من أشكال التلوث. وتشدد سيراليون مرة أخرى على أن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية محظورة بموجب القانون الدولي. وندعو جميع الأطراف إلى ضمان الامتثال للقانون الدولي الساري، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

إن النزاع مستمر منذ ثلاث سنوات تقريباً ولا يبدو أن هناك نهاية تلوح في الأفق. وتؤكد سيراليون مجدداً أن الوسائل العسكرية وحدها لن تحقق الهدف السياسي للصراع في أوكرانيا. ولذلك، تحت سيراليون جميع الأطراف على الامتناع عن المزيد من التصعيد سعياً وراء خيار كسب المعركة بأي ثمن. وندعو جميع الأطراف للسعي إلى الحوار السياسي ومتابعته، لأن الأداة العسكرية لن تحقق السلام العادل والدائم في أوكرانيا، ولن تحقق أي هدف سياسي للنزاع. وينبغي أن تكون الجهود الدبلوماسية هي الأداة الأساسية المستخدمة لتمهيد الطريق للتوصل إلى حل سلمي للنزاع. كما أن الخسائر الجسيمة في صفوف المدنيين تبرز الحاجة الملحة لأن تتخذ جميع الأطراف خطوات مجدية نحو الوقف الفوري للأعمال العدائية.

وفي الختام، ندعو سيراليون إلى الاحترام الكامل لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية، ولا سيما سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. ونحث أطراف النزاع على الانخراط بشكل بناء، مع مراعاة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف، لإيجاد حل سياسي ودبلوماسي، على النحو المتوخى في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

لقد استمعنا على مدار العامين الماضيين كعضو منتخب في المجلس إلى إحاطات وشهادات لا حصر لها من الميدان بشأن الحالة الإنسانية المتردية في أوكرانيا عقب قرار روسيا غزو جارتها ذات السيادة. وبعد ما يقرب من ثلاث سنوات من القتال، تحول الصراع إلى أكثر الصراعات دموية وتدميراً في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية.

التحتية المدنية في أوكرانيا، ونحث جميع الأطراف على إعطاء الأولوية لجهودهم الدبلوماسية لحل النزاع. فالقتال لا يحدث في الحقول المفتوحة فحسب؛ بل يحدث في المدن والقرى وفي المناطق المبنية. لذلك، يتم إطلاق القذائف التسيارية والصواريخ البعيدة والمتوسطة المدى والمدفعية والقنابل الانزلاقية والطائرات بدون طيار وحتى البنادق الشخصية على البشر وضد منشآت الطاقة والمنازل السكنية والمدارس وملاعب الأطفال والمستشفيات والأسواق ومراكز التسوق والمصانع ومرافق التخزين والموانئ البحرية ومرافق النقل والمراكز الثقافية والكنائس. وبغض النظر عن النية، فإن النتيجة النهائية لاستخدام الأسلحة هي الموت والدمار والمعاناة. فالمدنيون الأوكرانيون العاديون - وفي بعض الحالات الآن، المدنيون الروس - هم الأكثر معاناة من غيرهم. وقد وثقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان سقوط أكثر من 37 000 ضحية في صفوف المدنيين منذ بدء النزاع في 24 شباط/فبراير 2022، حيث قُتل أكثر من 12 000 شخص وأصيب 25 000. وأكدت اليونيسف أن هذه الخسائر تشمل أكثر من 2 000 طفل قتلوا أو أصيبوا في أوكرانيا منذ بداية النزاع، مشيرة إلى أن عدد وفيات الأطفال هذا العام وحده قد ارتفع بنسبة 40 في المائة تقريباً مقارنة بعام 2023.

وتشير التقديرات إلى أن 60 في المائة من البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا قد تضررت أو دُمرت بالقذائف والمدفعية والقنابل والطائرات بدون طيار التي تجاوزت الدفاعات الجوية الأوكرانية، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي يومياً عن ملايين الأشخاص في جميع أنحاء أوكرانيا. هذه الانقطاعات، التي غالباً ما تستمر لعدة ساعات، تحد من إمكانية الوصول إلى المياه وشبكات الهاتف المحمول والإنترنت والمواصلات العامة والمساعد في المباني الشاهقة. وبالإضافة إلى الأضرار أو الدمار الذي لحق بالبنية التحتية للطاقة، تسببت تلك الأسلحة في تعطيل الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والإنترنت والمواصلات وغيرها من الخدمات. لقد دُمرت آلاف المنازل ومئات المستشفيات وأبيدت أحياء وقرى بأكملها، مما تسبب في تشريد ملايين الأشخاص داخلياً أو لجوئهم إلى بلدان أخرى. وعلاوة على ذلك، تشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن تلك الأسلحة تسببت في

واسمحوا لي أن أكرر أن لأوكرانيا الحق في الدفاع عن نفسها بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وأن لها الحق في الاعتماد على حلفائها للقيام بذلك. وهذا هو نفس الحق الذي يتمتع به كل عضو آخر في الأمم المتحدة - لا أكثر ولا أقل. وندعو الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى إنهاء الحرب التي بدأها فوراً وسحب قواته ومعداته العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا، داخل حدودها المعترف بها دولياً. إن الدورة الحالية من الحرب والموت والدمار لا يمكن الدفاع عنها على الإطلاق. شعب أوكرانيا يستحق ما هو أفضل من ذلك. شعب روسيا يستحق ما هو أفضل من ذلك. كلا البلدين يستحقان مستقبلاً يسوده السلام. كلا البلدين يستحق سلاماً عادلاً ودائماً. ويجب ألا يغيب ذلك الهدف عن بالنا.

ومع اقتراب فترة عضويتنا في مجلس الأمن من نهايتها، فإننا ننضم إلى الآخرين في اغتنام هذه الفرصة لنشكر جميع أعضاء المجلس على تعاونهم خلال العامين الماضيين. ونشكر أيضاً أعضاء شعبة شؤون مجلس الأمن على كل ما قدموه من مساعدة طوال فترة ولايتنا. ستظل مالطة مؤيدا قوياً للأمم المتحدة وتعددية الأطراف وستواصل العمل كصوت للسلام والحوار.

السيدة بيرسيفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): نحن هنا في آخر اجتماع لنا في جدول أعمالنا لهذا العام، وأنا على وشك أن أدلي بما قد يكون بياني الرسمي الأخير باسم سويسرا بعد سنتين من العضوية في المجلس. هذا أيضاً حول الاجتماع السبعين المخصص لأوكرانيا. وكما حدث في كل اجتماع سابق حول هذا الموضوع، سأكرر اليوم أن العدوان العسكري الروسي يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة، ولا يوجد أي مبرر له. وللمرة السبعين، سأكرر أنه يجب على روسيا أن تسحب قواتها على الفور من كامل أراضي أوكرانيا. ومع ذلك، فإن هذا التكرار مهم. ومهما كان الأمر، لا يمكننا ولا يجب علينا تطبيع ما حدث في أوكرانيا والذي يعرض نظامنا المتعدد الأطراف للخطر. لم يتمكن المجلس من التصرف بما يتجاوز الخطابة خلال العامين الماضيين بسبب احتمال استخدام حق النقض من قبل عضو دائم. ومع ذلك، فإن المبدأ الذي يلزم من كان طرفا في النزاع بالامتناع عن

ولم تكن الإحاطة التي قدمها إلى المجلس يوم الاثنين الماضي مدير شعبة التمويل والشراكات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (انظر S/PV.9816) سوى أحدث الحلقات في سلسلة طويلة من الروايات المروعة. وكما سمعنا،

”تواصل الهجمات اليومية، متسببة في سقوط قتلى وجرحى ومعاملة لا توصف للأوكرانيين العاديين، فضلاً عن الدمار والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية“ (S/PV.9816، ص 2).

وعلى الرغم من ذلك، فقد شهدنا اليوم محاولة أخرى لصرف انتباه المجتمع الدولي عن الواقع، وخلق ستار من الدخان لحجب التصعيدات الأخيرة. في الأسابيع الأخيرة، كثف الاتحاد الروسي هجماته بالطائرات بدون طيار والقذائف ضد المدن الأوكرانية. وقد اختبر قذيفة تسيرية جديدة في ساحة المعركة. كما قام بتأمين نشر قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا يمكننا أن ننسى تقديم المساعدة العسكرية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران، والتي لها تأثير مباشر على الحرب.

الحقائق واضحة: فمن خلال قراره بغزو أوكرانيا في 24 شباط/فبراير 2022، انتهك الاتحاد الروسي وقوض ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إن القصف المستمر بلا هوادة للبنية التحتية المدنية في أوكرانيا، بما في ذلك البنية التحتية للطاقة، بهدف واضح هو زيادة البؤس في أشهر الشتاء المقبلة، قد تسبب في استمرار تفاقم الأزمة الإنسانية. ويتعين على مجلس الأمن أن يبقي الحالة الإنسانية في أوكرانيا، لا سيما عدم إمكانية الوصول التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني، قيد نظره. وما زالت مالطة تدعو إلى السماح بالوصول الآمن الكامل وغير المقيد لجميع العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون في الميدان في أوكرانيا حالياً. ويجب الالتزام التام بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف وفي جميع الأوقات. ويجب أن تكون هناك مساءلة كاملة عن جميع الجرائم التي ترتكبها روسيا في أوكرانيا.

ثالثاً، من الملح تكثيف الجهود الدبلوماسية لتحقيق سلام عادل ودائم في أوكرانيا. وتكرر سويسرا دعوتها لروسيا إلى احترام التزاماتها بموجب الميثاق، والتي التزمنا جميعاً - نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - بالتمسك بها. كما ندعو الأطراف الثالثة إلى الامتناع عن أي عمل من المحتمل أن يوجج العدوان العسكري الروسي. ويزعجنا بشدة استمرار تعزيز هذا العدوان على ما يبدو من خلال عمليات نقل الأسلحة والذخائر إلى روسيا. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقارير إلى أن قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تنتشر في روسيا فحسب، بل تشارك بنشاط في القتال. وسويسرا تحث جميع الدول على الامتنثال الصارم لالتزاماتها بموجب الاتفاقات الدولية لتحديد الأسلحة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبينما يقترب هذا العام من نهايته ونتطلع إلى المستقبل بما يحمله من تحديات وفرص على حد سواء، تعتقد سويسرا أن من مسؤوليتنا الجماعية دعم الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، يركز على مبادئ الميثاق. إن النداء من أجل سلام شامل وعادل ودائم، الذي تؤيده أغلبية كبيرة من أعضاء الجمعية العامة، هو حجر الأساس لسلام حقيقي يشمل جميع جوانب هذه الحرب، ويضع القانون الدولي في صميم المناقشات ويطالب بحل يدوم. إنها مسألة التزام واضح بسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها، داخل حدودها المعترف بها دولياً. لقد شُنت الحرب في انتهاك للميثاق. ويجب احترام الميثاق في حلها. وتعتمد الثقة العالمية في مبادئنا المشتركة وأمننا الجماعي على ذلك.

وفي حين أن من طبيعة سويسرا أن تخدم ثم تختفي، إلا أن هناك استثناءً واحداً، ألا وهو تقديم الشكر. لذلك، وفي الختام، تود سويسرا أن تشكر جميع أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة، بما في ذلك كلوديا بانز وجميع أفرقتها، والمترجمين الشفويين وجميع الدول الأعضاء التي وضعت ثقتها فينا كأعضاء في المجلس خلال العامين الماضيين. وسأكون مقصرة إذا لم أتقدم بالشكر إلى أعضاء فريقتي الجالسين إلى اليسار واليمين ورأيي، الذين مكّنونا من رسم مسار يتماشى مع القانون الدولي وضمان أن تظل قاعة المجلس محفلاً يسوده الاحترام. ولذلك، نود

التصويت مكرس في الفقرة 3 من المادة 27 من الميثاق. وإنني على اقتناع بأنه، بخلاف البيانات، يجب أن يظل المجلس محفلاً للحوار الذي سيمكننا في النهاية من العودة إلى طريق السلام.

وأشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها. لقد سمعنا هذا الأسبوع، كما سمعنا مرات عديدة من قبل، أن الشعب الأوكراني لا يزال يتحمل معاناة هائلة في هذه الحرب، التي لم تعد مدتها تقاس بالأيام أو الشهور، بل بالسنوات، ولا تلوح في الأفق نهاية لها. ومع حلول الطقس البارد، تسلط الأحداث الأخيرة الضوء على الطابع غير المحتمل للحالة، بما في ذلك الهجمات التي وقعت خلال الـ 24 ساعة الماضية والتي أسفرت عن سقوط ضحايا من المدنيين على جانبي خط المواجهة. الهجمات الروسية ألحقت أضراراً بالمنازل والمدارس والمستشفيات وحتى البعثات الدبلوماسية الأجنبية في كييف. وهذه الأفعال غير مقبولة. والأعمال العدائية المستمرة في أوكرانيا تزيد من المعاناة من خلال الإضرار بالبنية التحتية والخدمات الأساسية وتعطيلها. ويواجه ملايين الأوكرانيين خطر زيادة تدهور ظروفهم المعيشية. ومن أجل التخفيف من محنة المدنيين، يجب أن أصر على ضرورة احترام القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، من قبل جميع الأطراف وفي جميع الأوقات. ويجب احترام السكان المدنيين والأعيان المدنية وحمايتهم.

إن دعوة المجتمع الدولي للسلام لم تنتزع. بيد أن الحالة على أرض الواقع ما زالت تتدهور.

أود أن أكرر ثلاث رسائل رئيسية.

بادئ ذي بدء، فإن الوضع المزري الحالي هو نتيجة مباشرة للعدوان العسكري الروسي. وكما ذكرت في البداية، لا تزال سويسرا تدعو هذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي، بما في ذلك الميثاق.

ثانياً، يمكن أن تنتهي الحرب في أي وقت إذا أوقفت روسيا الأعمال العدائية وسحبت قواتها من الأراضي الأوكرانية. وحتى ذلك الحين، يحق لأوكرانيا ضمان أمنها والدفاع عن سلامة أراضيها وسيادتها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأتكلم بصفتي الوطنية. كان ذلك بياناً إضافياً.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتشيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): ألاحظ حضور ممثل نظام بوتين الذي يشغل المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي. كما هو الحال في كثير من الأحيان، بعد أيام قليلة فقط من جلسة مجلس الأمن بشأن صون سلام وأمن أوكرانيا (انظر S/PV.9816)، التي وصفها بأنها "محاولة يائسة من جانب رعاة نظام كييف ومحركي الدمى في نظام كييف لإبقاء مسألة أوكرانيا قائمة في مجلس الأمن" (S/PV.9816، ص 5)، دعا الوفد الروسي إلى عقد جلسة أخرى بغرض واضح، هو إغراق هذا الموضوع في طوفان من الأكاذيب والتضليل.

ونكرر إدانتنا لهذا الاستخدام السيئ لوقت المجلس وموارده. وفي الوقت نفسه، فإن تصرفات روسيا تتبع منطقاً مقلماً. وقد استرعينا انتباه المجلس بالفعل إلى العلاقة الواضحة بين توقيت الهجمات الروسية على البنية التحتية المدنية في أوكرانيا واجتماعات المجلس التي بادرت بها روسيا - مثل اجتماع اليوم. أما مصفوفة استخدام مجلس الأمن لغرض شن الحرب فهي كما يلي: أولاً، التخطيط لتوجيه ضربة؛ ثانياً، الدعوة إلى اجتماع لمجلس الأمن؛ ثالثاً، تنفيذ ضربة؛ رابعاً: عقد اجتماع للشكوى من الإمداد الغربي بالأسلحة. وقد تم تسجيل هذا الارتباط في 18 حالة على الأقل. واسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض الأمثلة الحديثة. شنت روسيا هجوماً صاروخياً على أوكرانيا في 20 كانون الأول/ديسمبر؛ وفي 20 كانون الأول/ديسمبر، دعت روسيا إلى عقد اجتماع. شنت روسيا هجوماً صاروخياً على أوكرانيا في 30 تشرين الأول/أكتوبر؛ ودُعِيَ إلى عقد اجتماع في 31 تشرين الأول/أكتوبر. ضربت روسيا أوكرانيا في 12 أيلول/سبتمبر؛ ودُعِيَ إلى عقد اجتماع في 13 أيلول/سبتمبر. ضربت روسيا أوكرانيا في 24 تموز/يوليه؛ ودُعِيَ إلى عقد اجتماع في 25 تموز/يوليه. ضربت روسيا أوكرانيا في 12 حزيران/يونيه؛ ودُعِيَ إلى عقد اجتماع في 14

أن نؤكد مجدداً بشكل جماعي أننا تشرفنا بالقيام بهذا العمل الهام ونتمنى كل التوفيق للأعضاء الجدد الذين سيجلسون قريباً في هذه القاعة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة

الولايات المتحدة.

لا يمكن لمعتدٍ أن يقوم بغزو غير مبرر لبلد آخر ثم يتحجج بأن دفاع ذلك البلد عن نفسه دفاع تصعيدي. لأوكرانيا الحق في الدفاع عن نفسها في الحرب التي اختارت روسيا أن تشنها ضدها. وستواصل الولايات المتحدة والبلدان في جميع أنحاء العالم دعم أوكرانيا في ذلك الدفاع. وفي الليلة الماضية، تحديداً، أطلقت روسيا سبع قذائف و 65 طائرة بدون طيار ضد كييف. ويبدو أن اثنتين من تلك القذائف أصابتا مبانٍ سكنية ومكتبية، بما في ذلك بعثات دبلوماسية ومدرسة فنية وأنبوب غاز، مما أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة 11 شخصاً بجروح، وتضرر 630 مبنى سكنياً والعديد من المرافق الطبية والمدارس.

وفيما يتعلق بملاحظات ممثل الصين، قد يتساءل المرء: أين الإدانة لهجمات روسيا التي وقعت الليلة الماضية؟ أين الكلمات التي تقول لروسيا أن تنتهي حربها؟ كان يمكن لهذه الحرب أن تنتهي، وكان ينبغي أن تنتهي منذ فترة طويلة، لولا دعمها لروسيا. وهذا ليس من قبيل التشهير؛ بل هي الحقيقة. لقد زودت الصين روسيا بالغطاء السياسي والمواد التي تحتاجها لشن هذه الحرب. وإذا كانت الصين لا تشعر بالارتياح لهذه الحقيقة، فعليها أن تتوقف عن تزويد روسيا بما تحتاجه لمواصلة الحرب. عندئذ، وعندئذ فقط، سنتوقف الولايات المتحدة عن اتهام الصين بالتمكين من شن حرب عدوانية غير مبررة تنتهك سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة وسلامة أراضيها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أردت ببساطة

أن أسأل، سيدتي الرئيسة، عما إذا كنتم قد قرأتم للتو ملخصاً للبيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة في بداية هذه الجلسة.

نفسها. إن الأمر أكثر من سهل بالنسبة لروسيا، الدولة التي شنت الحرب وتواصل تصعيدها. وبدلاً من ذلك، دعا بوتين أمس إلى ما يسمى بـ "مبارزة عالية التقنية" بين روسيا والبلدان الغربية، حيث تضرب روسيا العاصمة الأوكرانية بقذائف تسليحية متوسطة المدى بينما تحاول أنظمة الدفاع الصاروخي الغربية حمايتها. من الواضح أنه حتى مبعوث بوتين آثر عدم ذكر هذه الفكرة المجنونة اليوم، مدركاً أن مكانها في عبر الأمراض النفسية وليس في مجلس الأمن. في الواقع، لم تدع تصريحات بوتين يوم أمس أي مجال للشك في قسوته المرضية ومشاكله النفسية الواضحة. تعتبر الحرب والقتل مآسي وكوارث بالنسبة لأي شخص عاقل، ولكنها بالنسبة لبوتين نشاط مثير ومسلٍ يقوم به عندما يشعر الروس بالملل من الهدوء والاستقرار. عندما يتحدث بوتين - الذي يصفه حتى الروس بالجد المخبأ - عن صغير الرصاص فوق رأسه، فلا حاجة إلى مزيد من التعليقات.

وبشكل عام، فإن ما كشف عنه بوتين أمس لا يدع مجالاً للشك: يجب تحييد نظامه في أقرب وقت ممكن. فالاسترضاء أو عقد الاتفاقات أو الدفاع عن الكرملين أو الأمل في تجنب التأثير - لا شيء من هذا ينجح مع الديكتاتوريين المختلفين. قد يحاول المرء أن يدافع عن بوتين، ولكن عندما يشعر بوتين وأتباعه بالملل مرة أخرى ويبحثون عن نشاط ترفيهي آخر، يمكن أن تصبح إحدى البلدان هنا ساحة الثعلب التالية في "مبارزات التقنية الفائقة". لهذا السبب، تشعر أوكرانيا بامتنان عميق لجميع الشركاء الذين يساعدونها في الدفاع عن سيادتها وأنفسها وأطفالنا.

أؤكد مجدداً أن أوكرانيا لم ترغب أبداً في هذه الحرب وأكثر من أي بلد آخر في جميع أنحاء العالم، تريد أوكرانيا لهذه الحرب أن تنتهي. إن إجبار روسيا على وقف عدوانها يتطلب تحالفاً دولياً قوياً وفعالاً من الدول التي تتشاطر مبادئ السلام الشامل والعدل والدائم القائم على صيغة السلام وميثاق الأمم المتحدة الذي تتوافق معه هذه الصيغة توافقاً تاماً. لذلك نحث المجلس على التركيز على سبل إزالة التهديدات الناجمة عن الإمبريالية الجديدة الروسية العدوانية وضمان محاسبة مجرمي الحرب.

رُفعت الجلسة الساعة 17/10.

حزيران/يونيه. ضربت روسيا أوكرانيا في 11 نيسان/أبريل؛ ودُعي إلى عقد اجتماع في 12 نيسان/أبريل. وهلم جرا. ضربت روسيا أوكرانيا في 18 أيار/مايو؛ ودُعي إلى عقد اجتماع في 18 أيار/مايو.

وهذا الصباح، استبقت روسيا مرة أخرى اجتماعاً لمجلس الأمن بإرهاب جوي ضد المدن الأوكرانية، بما في ذلك كييف وخيرسون وكريفي ريه. في كييف وحدها، تم إطلاق خمس قذائف تسليحية - من طراز "إسكندر" أو "KN-23" الكورية الشمالية - و 40 طائرة بدون طيار إيرانية المنشأ. لحقت أضرار ودمار بالمناطق السكنية في الأحياء المركزية، ومركز الأعمال، وكاتدرائية القديس نيكولاس الشهيرة، أحد المعالم المعمارية البارزة للمدينة، والبنية التحتية للطاقة. كما تضررت مقر البعثات الدبلوماسية لألبانيا والأرجنتين ومقدونيا الشمالية والبرتغال والجبل الأسود وفلسطين. ومن المؤسف أن الهجوم أسفر عن سقوط ضحايا وإصابات. في خيرسون، وفي غضون 40 دقيقة فقط، أطلق الروس ما يقرب من 1 000 قذيفة مدفعية. تعرضت البنية التحتية للمدينة لأضرار جسيمة وسقط ضحايا وإصابات بين سكان خيرسون.

واصلت وكالات إنفاذ القانون الأوكرانية عملها لتحديد المسؤولين عن قصف المدن الأوكرانية ومقتل مواطنين أوكرانيين وأجانب. وأصدر جهاز الأمن الأوكراني اليوم إشعاراً بالاتهامات الموجهة إلى العقيد الروسي كيم، الذي أمر بتوجيه الضربة الصاروخية على الفندق في كراماتورسك في 24 آب/أغسطس والتي أسفرت عن مقتل صحفي من وكالة رويترز وإصابة خمسة أفراد آخرين من طاقم رويترز. على خلفية العدوان والفظائع المستمرة ضد الأوكرانيين، بما في ذلك الإرهاب الجوي المتواصل، تستخدم أوكرانيا أسلحتها ضد أهداف عسكرية مشروعة على الأراضي الأوكرانية المحتلة وعلى أراضي روسيا. وتشمل تلك الأهداف المطارات، ومستودعات الذخيرة والوقود، والطرق اللوجستية، ومرافق الصناعة العسكرية، ومواقع نشر المعدات العسكرية والأفراد العسكريين.

وإلى طوفان الأكاذيب والتضليل المنتظم الذي أشرت إليه آنفاً في بياني، أضاف مبعوث بوتين اليوم دموع التماسيح حول المعاناة الإنسانية والدمار. في هذا الصدد، أكرر أن هناك طريقة بسيطة لروسيا لإنهاء المعاناة والدمار الناجمين عن الحرب - إنهاء الحرب